UNITED NATIONS
SUPPORT MISSION IN LIBYA

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا

16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان

تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا
16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

المحتويات

1. مقدمة 3
2. ملخص 3
3. المنهجية 4
4. معلومات أساسية 4
4.1 أطراف النزاع 4
4.2 التطورات السياسية والأمنية الأخيرة ..... 6.
5. الإطار القانوني الواجب التطبيق 9
6. الشواغل الرئيسية 12
6.1. سير العمليات العدائية 12
6.1.1. شرق ليبيا: بنغازي ودرنة 13
6.1.2. طرابلس وغرب ليبيا 16
6.1.3. جنوب ليبيا 18
6.2. الهجمات ضد المراكز الطبية والعاملين في المجال الطبي 20
6.3. الإعدام بإجراءات موجزة وعمليات القتل غير القانونية الأخرى 21
6.4. عمليات الخطف والاحتجاز والتعذيب 23
6.4.1. غرب ليبيا 26
6.4.2. شرق ليبيا 29
6.4.3. درنه 32
6.5. أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً 32
6.6. أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين 35
6.7. الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والإعلاميين 38
7. تطبيق العدالة 41
8. الاستنتاجات والتوصيات 44

1. مقدمة

تنشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذا التقرير تماشياً مع ولايتها[1]وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويقدم التقرير تحديثاً لأوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ التقريريْن اللذيْن صدرا في 4 أيلول/سبتمبر و23 كانون الأول/ديسمبر 2014، واللذين قاما بتغطية الفترة الممتدة من أواسط أيار/مايو إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. كما أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إحاطة في 25 آذار/مارس 2015 سلطت الضوء على أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا.

ويشمل هذا التقرير معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا من ضمنها انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها بين 1 كانون الثاني/يناير و31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

2. ملخص

لا تزال ليبيا غارقة في عنف قاتل ونزاعات مسلحة متعددة ليست ذات طابع دولي، مما أثر على العديد من المناطق وأسهم في انهيار عام في القانون والنظام. وما انفكت أطراف النزاع ترتكب انتهاكات ضد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان و وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الهجمات العشوائية وغير المتناسبة والإعدامات بإجراءات موجزة وعمليات القتل غير القانونية الأخرى والحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (سوء المعاملة).

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أدى العنف في ليبيا إلى مئات الوفيات ونزوح جماعي فيما استمرت الأزمة الإنسانية في العديد من المناطق. كما ازداد تعرض اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لسوء المعاملة. وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية والإعلاميون هجمات عنيفة

[1]تشمل ولاية البعثة، التي جددها مؤخراً قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2280 في 10 /أيلول سبتمبر 2015، القيام بـ "رصد أوضاع حقوق الإنسان ورفع تقارير بشأنها". ويعد مدير قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون لدى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ليبيا.

وعمليات تخويف. كما تم احتجاز آلاف الأفراد في سجون ومراكز اعتقال أخرى تقع رسمياً تحت إشراف وزارات العدل والدفاع والداخلية وفي مراكز تخضع للإدارة المباشرة للجماعات المسلحة وسط تقارير عديدة تفيد بوجود تعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولقد أخفق نظام العدالة، أينما كان فاعلاً، في ضمان المساءلة بينما لا تزال التجاوزات التي ترتكبها المجموعات المسلحة مستمرة دون عقاب.

3. المنهجية

بسبب الوضع الأمني المتقلب، استمرت البعثة بالعمل من خارج البلاد منذ إجلاء موظفي البعثة الدوليين في تموز/يوليو 2014. وفي سياق الإعداد لهذا التقرير، قامت البعثة بجمع المعلومات من المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء؛ ومن العاملين في المجال الطبي؛ والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية؛ والمحامين؛ والصحفيين؛ والمسؤولين الحاليين والسابقين؛ والمعتقلين المفرج عنهم؛ والمهاجرين وطالبي اللجوء الذين فروا من ليبيا؛ وأقارب الضحايا. وتم إجراء المقابلات شخصياً أو عبر الهاتف مع محاورين موجودين في بلدان مختلفة، من ضمنها ليبيا ومصر وتونس. كما تم جمع معلومات إضافية خلال مهمات قصيرة الأمد في عدد من المواقع في ليبيا. وأينما كان ممكناً ومناسباً، قامت البعثة باستعراض السجلات الطبية، والشكاوى القانونية، ووثائق المحكمة، والأدلة الفوتوغرافية والسمعية والبصرية، وغيرها من المعلومات. وكانت بعض المصادر مترددة في الكشف عن المعلومات بسبب التهديدات والتخويف أو الخوف من الانتقام أو كليهما. فيما قدم آخرون معلومات غير أنهم طلبوا عدم ذكر أسمائهم أو أن يتم إزالة التفاصيل المتعلقة بهويتهم.

ولا يسعى هذا التقرير إلى تقديم سرد شامل لجميع الشواغل الإنسانية في ليبيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث أنه يقدم لمحة عامة عن أنماط انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتجاوزات حقوق الإنسان من خلال الحالات التي تجسد هذه الانتهاكات والتجاوزات.

4. معلومات أساسية

4.1 أطراف النزاع

تم تشكيل عدد كبير من المجموعات المسلحة أثناء النزاع الداخلي الذي نشب في 2011 وفي أعقابه، وتشكلت هذه المجموعات على امتداد خطوط سياسية وأيديولوجية وقبلية وجهوية وفصائل متداخلة. وعلى

الرغم من الجهود التي أعلنت عنها الحكومات المتعاقبة لإدماج المقاتلين في هيكليات حكومية أو نزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، فإن المجموعات المسلحة انتشرت وازداد عدد منتسبيها وحصلت على الأسلحة ورسخت سيطرة فعالة على عدد كبير من الأراضي والمنشآت الحيوية ومؤسسات الدولة. كما قامت الحكومات المتعاقبة بدفع الرواتب المجموعات المسلحة فيما تم إعطاء البعض الآخر مهام إنفاذ القانون والحراسة بشكل رسمي تحت إمرة وزارات العدل والدفاع والداخلية. غير أنه وحتى في هذه الحالات حافظت هذه المجموعات على هيكليات القيادة والسيطرة الخاصة بها وعملت بشكل مستقل إلى حد كبير.

وخلال عام 2014 أدت مجموعة من التطورات الأمنية والسياسية الكبيرة إلى تشكيل إئتلافيْن رئيسييْن ومتنافسين من المجموعات المسلحة. ففي 1 أيار/مايو 2014، أطلق اللواء المتقاعد في وقتها خليفة حفتر عملية الكرامة في شرق ليبيا وكان هدفها المُعلن مكافحة الإرهاب. وتتألف عملية الكرامة من جنود سابقين[2] ومقاتلين متطوعين. وفي الوقت الذي قامت فيه عملية الكرامة بشن هجوم عسكري جديد في بنغازي في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 2014، قام السكان المحليون بتشكيل جماعات شبابية، يشير إليها معارضوها بـ "الصحوات"، بدعوى دعم عملية الكرامة وحماية الأحياء السكنية التابعة لها.

وقامت عدة مجموعات مسلحة بتشكيل ائتلاف لمعارضة عملية الكرامة تحت مسمى مجلس شورى ثوار بنغازي الذي يتألف من المجموعات المسلحة التابعة لقوات درع ليبيا وأنصار الشريعة، علاوة على غيرها من المجموعات المسلحة الفاعلة في بنغازي منذ انتفاضة 2011، بما فيها شهداء 17 فبراير وكتيبة راف الله السحاتي. وتعد المجموعات التي بايعت ما يطلق عليه اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام فاعلة في قتال عملية الكرامة.

وفي آذار/مارس 2015، قام مجلس النواب، وهو البرلمان المنتخب في 25 حزيران/يونيو 2014، بتعيين خليفة حفتر في منصب القائد العام للجيش الوطني الليبي برتبة فريق، وهو منصب تم إنشاؤه حديثاً. ولقد كان مجلس النواب قد أيّد عملية الكرامة علناً في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وكان من المفروض أن يكون مقره بنغازي بحسب تعديل الإعلان الدستوري لعام 2011، غير أنه انعقد في طبرق بسبب القتال وانعدام الأمن في بنغازي. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر صوّت أعضاء مجلس النواب على تعديل الإعلان الدستوري لتمديد فترة ولاية الهيئة التشريعية إلى ما بعد الموعد النهائي في 20 تشرين الأول/أكتوبر.

[2] يتكونون من أولئك الذين خدموا خلال نظام القذافي والذين انشقوا خلال، أو قبل، النزاع المسلح في عام 2011.

وفي غرب ليبيا قامت مجموعات مسلحة من مصراته وطرابلس والزاوية وزوارة وغيرها من المدن بتشكيل عملية فجر ليبيا في تموز/يوليو 2014. وتقوم مجموعات مسلحة من مدن جبل نفوسة، ومن ضمنها غريان وككله بدعمها كذلك. وتم إطلاق عملية فجر ليبيا بهدف معلن يتمثل في طرد مجموعات الزنتان المسلحة من العاصمة، بما في ذلك المطار. وقامت مجموعات مسلحة من الزنتان وورشفانه بعد ذلك بتشكيل ائتلاف ضد فجر ليبيا وانحازت إلى عملية الكرامة.

وبعد ستة أسابيع من القتال، سيطرت فجر ليبيا على العاصمة فيما انسحبت مجموعات الزنتان المسلحة. كما انعقد البرلمان المنتهية ولايته، المؤتمر الوطني العام، من جديد وأعلن عن تشكيل "حكومة إنقاذ وطني" بسطت سيطرتها على الوزرات وغيرها من المؤسسات الموجودة في طرابلس في الوقت الذي انتقلت فيه حكومة رئيس الوزراء آنذاك، عبدالله الثني، إلى البيضاء في شرق ليبيا حيث لا تزال موجودة لغاية الآن. وقامت هذه الحكومة بعد ذلك بأداء اليمين أمام مجلس النواب.

وفي درنة، في شرق ليبيا، بايع مجلس شورى الشباب المسلم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في تشرين الأول/أكتوبر 2014، تحت ما يسمى بولاية برقة. وأدت هذه الخطوة إلى وقوع انقسام مع غيره من المجموعات المسلحة، وعلى رأسها كتيبة شهداء أبو سليم. وقادت الأخيرة ائتلافاً باسم مجلس شورى مجاهدي درنة أخرج المجموعات التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام من معظم وسط درنة في حزيران/يونيو 2015. فيما قام المقاتلون الذي بايعوا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام تحت ما يسمى بولاية طرابلس بالسيطرة على سرت في حزيران/يونيو 2015 ومعظم المنطقة الساحلية الواقعة شرق المدينة والبالغ طولها 200 كيلومتراً. كما أطلقت هذه المجموعات على أنفسها "جنود الخلافة". ولم يتم التحديد بشكل واضح مدى الترابط والتنسيق بين هذه المجموعات وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام.

4.2 التطورات السياسية والأمنية الأخيرة

وعلى الرغم من توقف القتال العنيف في طرابلس والمناطق المحيطة بها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فإن الوضع في العاصمة لا يزال هشاً إلى حد كبير للغاية. ولقد وقعت اشتباكات متقطعة في المنطقة المحيطة بجنوب غرب طرابلس بين قوات فجر ليبيا وتلك المتحالفة مع عملية الكرامة.

وفي نيسان/أبريل 2015 وقعت اشتباكات بين المجموعات المسلحة المتمركزة في طرابلس والمتحالفة مع فجر ليبيا وعملية الكرامة واستغرقت يومَيْن في طرابلس في ضاحيتيْ تاجوراء والفشلوم ومحيطهما. كما اندلعت مواجهات مسلحة أخرى متفرقة في طرابلس بما في ذلك بين المجموعات المسلحة ضمن فجر ليبيا. وتعرضت العاصمة كذلك إلى عدد من الهجمات العنيفة، أهمها الهجوم على فندق كورنثيا في 27 كانون الثاني/يناير 2015 والذي شنته مجموعات ليبية تدعي ارتباطها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، والهجمات على عدد من السفارات الأجنبية، ومن ضمنها سفارتيْ المغرب وإسبانيا وسفارة جنوب كوريا في نيسان/أبريل والسفارة التونسية في حزيران/يونيو.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اندلعت عمليات قتال متفرقة في أجزاء أخرى في غرب ليبيا وجبل نفوسة/الجبل الغربي حيث سعت المجموعات المسلحة المؤيدة لأحد الفصيلَيْن الرئيسيَيْن إلى تحقيق تقدم عسكري أو شن هجمات انتقامية. وأفادت التقارير عن وقوع عمليات قصف، ومن ضمنها قصف أهداف مدنية، في العجيلات وغريان وصبراته وورشفانه والزاوية والزنتان وزوارة. كما شن الفصيلان غارات جوية ضد بعضهما البعض، مما ألحق أضراراً بالبنية الأساسية المدنية. غير أنه وفي الشهور الأخيرة خيّم هدوء حذر بعد سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق نار محلية. وتصاعدت التوترات بعد تحطم طائرة مروحية قرب مدينة الزاوية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015، حيث أفادت التقارير أنها أودت بحياة جميع الركاب الذين كانوا على متنها، ومن ضمنهم ضباط عسكريون وقادةٍ مجموعات مسلحة تابعة لفجر ليبيا، غير أنها لم تتطور إلى أعمال عنف كبيرة وذلك بسبب جهود الوساطة التي بذلها المسؤولين وغيرهم في مدن الرجبان والزنتان ومصراته وصبراتة والأصابعة مع ورشفانه والزاوية.[3]

وظهرت شروخ في فجر ليبيا مما أدى إلى قيام عدد من المجموعات المسلحة بتشكيل جبهة الصمود في حزيران/يونيو في طرابلس. وبدا أن هذه الخطوة كانت بمثابة ردة فعل لمبادرات وقف إطلاق النار والمصالحة

[3] انظر البيان الصحفي الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعنوان "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ترحب بجهود التهدئة في المنطقة الغربية وتحث على تجنب التصعيد" الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3564&ctl=Details&mid=6209&ItemID=2099314&language=en-US

بين البلدات المتنافسة والتي أطلقتها مجموعات مسلحة أخرى ضمن فجر ليبيا إضافة إلى دعمها للحوار السياسي الذي تيسره بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي شرق ليبيا، عانت بنغازي من أعمال عدائية مسلحة مطولة بين قوات عملية الكرامة ومجلس شورى ثوار بنغازي مما أدى إلى ما يزيد على 90 حالة وفاة في صفوف المدنيين وذلك نتيجة للقصف أو لتبادل إطلاق النار بحسب ما وثقته البعثة خلال الفترة التي يغطيها التقرير – غير أنه من المعتقد أن أعداد الوفيات أعلى من ذلك. كما تعرض المدنيون للقتل خلال الأعمال العدائية المسلحة في حزيران/يونيو التي اندلعت بين مجلس شورى مجاهدي درنة ومجموعة مسلحة تطلق على نفسها اسم "ولاية برقة". وانسحبت المجموعة من معظم درنة في حزيران/يونيو غير أن الاشتباكات استمرت على أطرافها لغاية آب/أغسطس.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، حققت مجموعات ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام مكاسب على الأرض ورسخت سيطرتها في وسط ليبيا، وبالتحديد في سرت وهراوة والنوفلية، كما أعلنت مسؤوليتها عن عدد من الهجمات، من ضمنها هجمات على حقول نفط ونقاط تفتيش ومحطات وقود.

وما انفكت الآثار التي خلفها النزاع العسكري بين قوات فجر ليبيا وعملية الكرامة تمتد إلى جنوب ليبيا، حيث أشعل هذا النزاع جذوة التوترات الموجودة هناك. واستمر القتال بين مجتمعات التبو والطوارق في أوباري معظم الفترة التي يغطيها التقرير، وانتشر إلى سبها في تموز/يوليو على الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيو. واندلع القتال في براك الشاطئ في أوائل آذار/مارس واستمر حوالي سبعة أسابيع.

وتدهور الوضع الأمني في سبها بشكل كبير، حيث شهد ارتفاعاً حاداً في عمليات القتل والاختطاف والخطف بغية الحصول على فدية، والسطو المسلح وغيرها من الأنشطة الإجرامية وذلك على خلفية زيادة التوتر بين قبائل أولاد سليمان والتبو والطوارق والقذاذفة.

كما تحول التوتر بين قبيلة التبو من جهة وقبيلة الزوي وغيرها من القبائل العربية من جهة أخرى في جنوب شرق الكفرة إلى عنف مجتمعي قاتل اندلع بشكل دوري.

وعلى المستوى السياسي، لا تزال ليبيا تشهد انقساماً ألقى بظلاله على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وعلى الرغم من انعدام الاستقرار، فإن البعثة قامت بتيسير عدة جولات حوار بين الأطراف الليبية الرئيسية، تُوجت بقيام معظم المشاركين بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في 11 تموز/يوليو 2015.

ويضع هذا الاتفاق إطار حكم مؤسسي للمرحلة الانتقالية، إلى أن يتم اعتماد الدستور وإجراء انتخابات برلمانية جديدة بعد ذلك. كما يشمل الاتفاق عددا من الأحكام الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان والمتعلقة بالتزامات جميع الأطراف بإطلاق سراح المعتقلين المحتجزين بصورة غير قانونية؛ ونزع صلاحيات المجموعات المسلحة فيما يخص عمليات الاعتقال والاحتجاز؛ ونقل جميع مراكز الاحتجاز لتصبح تحت السيطرة الفعلية للدولة؛ ومعالجة أوضاع الأشخاص المفقودين والنازحين. كما يسلط الاتفاق الضوء على الالتزامات المتعلقة بالملاحقة القضائية لجرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي.

في 11 تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاتفاق السياسي الليبي إلى الأطراف السياسية الرئيسية لإقراره، وحثتها على مضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاق بغية تشكيل حكومة وفاق وطني.

وفي هذه الأثناء، استمرت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، التي انعقدت في نيسان/أبريل 2014، بممارسة أعمالها وسط تحديات أمنية وسياسية ومؤسسية، حيث ناقشت المسودات الأولية التي أصدرتها اللجان النوعية الثمانية في كانون الأول/ديسمبر 2014. وتم إصدار مسودة موحدة في 6 تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال البعثة منخرطة مع الهيئة التأسيسية للتأكد من إدراج ضمانات حقوق الإنسان الإضافية في النص.

5. الإطار القانوني الواجب التطبيق

لا تزال ليبيا متأثرة بالنزاعات المسلحة غير الدولية المتزامنة. وتعد جميع الأطراف المنخرطة في القتال ملزمة بأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. وتنطبق المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة والمتعلقة بالنزاعات ذات الصفة غير الدولية، على الوضع في ليبيا، حيث أن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام

الضمانات ذات الصلة بمعاملة المدنيين والأشخاص غير المحاربين الواردة فيها[4]. كما تُلزم المادة 3 المشتركة جميع أطراف النزاع أنه يجب أن تقوم كحد أدنى بمعاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال القتالية بمن فيهم الأشخاص غير المحاربين معاملة إنسانية ودون أي تمييز ضار.[5]

وعلى وجه الخصوص؛ يتعين على جميع الأطراف احترام مبادئ التمييز والنسبية والحيطة أثناء الهجوم. كما أنه من المحظور شن هجوم على المدنيين والأهداف المدنية وكذلك الأمر بالنسبة للهجمات التي لا تميز بين المدنيين والأهداف المدنية والأهداف العسكرية. كما تُحظَر الهجمات التي قد يكون من المتوقع أن تتسبب في خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات في صفوف المدنيين أو أضرار في أهداف مدنية يكون الإفراط فيها واضحاً بالقياس إلى الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة والمباشرة. لا يعفي وجود مقاتلين أو أهداف عسكرية أخرى في المنطقة الواقعة تحت الهجوم أطراف النزاع من مسؤوليتهم المتمثلة في اتخاذ كل الحيطة الممكنة لتفادي أو تقليص الخسائر في الأرواح المدنية والإصابات في صفوف المدنيين والأضرار في الأهداف المدنية. إضافة إلى ذلك، ينبغي على أطراف النزاع إلغاء أي هجمات قد يكون من المتوقع أن تسبب آثاراً مفرطة على المدنيين والأهداف المدنية بالقياس إلى الميزة العسكرية المتوقعة والمباشرة.

وبموجب القانون الدولي، تتمتع المستشفيات والعاملون في المجال الطبي بسبل حماية محددة للغاية. فمن المحظور شن هجمات على المستشفيات والوحدات الطبية، إلا في حال تم استخدامها بشكل واضح لأغراض عسكرية، وفي حال استمر استخدامها بهذا الشكل بالرغم من إعطاء تحذير مناسب ضمن مهلة زمنية معقولة لوقف مثل هذه الاستخدامات. والعاملون في المجال الطبي مشمولون بالحماية كما أن توجيه هجوم ضدهم يعد جريمة حرب.

وتعد الممتلكات المدنية مشمولة بالحماية من الهجمات بموجب القانون الإنساني الدولي. وعندما يتم توجيه هذه الهجمات ضد مجموعات محددة وممتلكاتها على أساس هويتها أو روابطها العائلية فإنها قد تصبح بمثابة عقوبة جماعية.

[4] محكمة العدل الدولية، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراجوا وضدها (نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية). وتقارير محكمة العدل الدولية، 1986 صفحة 14 فقرة 2018. لقد قررت محكمة العدل الدولية أن القواعد التي نصت عليها المادة 3 المشتركة تعكس الاعتبارات الأولية للإنسانية.

[5] تحظر المادة 3 المشتركة الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وخاصة جميع أنواع جرائم القتل، والتنكيل والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والتعدي على الكرامة الشخصية، إضافة إلى إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة تمت إقامتها بشكل نظامي وتحترم مبادئ المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الصحيحة المعترف بها بشكل عام.

وتعد عمليات الاختطاف، وأخذ الرهائن والحرمان التعسفي من الحرية، بما في ذلك الاعتقال على أساس هوية الشخص الفردية أو الجماعية، محظورة. ويجب معاملة جميع المسجونين، إن كانوا مقاتلين مع العدو أو مدنيين، بشكل إنساني، كما ينبغي توفير الرعاية بشكل خاص للجرحى، بغض النظر عن انتماءاتهم.

وتعد جريمة القتل جريمة حرب أيضاً، حيث أنها تشكل خرقاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي. كما أن التمثيل بالجثث محظور. كما يحظر القانون الدولي كذلك العقاب الجماعي، بما في ذلك الانتقام من أفراد عائلات مقاتلي المجموعات المسلحة وتدمير ممتلكاتهم.

ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يستمر سريانه في أوقات النزاع المسلح[6]، الانتهاكات ضد الحق في الحياة، والحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في عدم التعرض للتمييز والاعتقال التعسفي؛ كما يحمي الحقوق الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والتعبير. وتعد ليبيا دولة طرفاً في معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تعد ليبيا طرفاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

ويعد أولئك الذين يرتكبون جرائم ينص عليها القانون الدولي، بما فيها جرائم الحرب، وكذلك القادة السياسيون وقادة المجموعات المسلحة الذين يأمرون بارتكاب مثل هذه الجرائم أو لا يتخذون تدابير معقولة أو التدابير اللازمة لمنع أو معاقبة ارتكابها، مسؤولون جنائياً، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية. ويحتمل أن العديد من الانتهاكات والانتهاكات الواردة في هذا التحديث تقع تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، التي لا تزال تحقق في الأوضاع في ليبيا.

وبموجب القرار 2174 (2014) الذي تم اعتماده في 27 آب/أغسطس 2014، قرر مجلس الأمن تطبيق تدابير محددة الأهداف تتعلق بالمنع من السفر وتجميد الممتلكات على كيانات وأفراد، من ضمنهم، الكيانات

[6] لمزيد من المعلومات انظر منشور مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح" على موقع: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_in_armed_conflict.pdf

والأفراد الذين "يخططون أو يديرون أو يرتكبون أفعالاً تنتهك قانون حقوق الإنسان الدولي أو القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق أو أفعالا تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا".

6. بواعث القلق الرئيسية

6.1 سير العمليات العدائية

لم تول الفصائل المتناحرة في جميع أرجاء ليبيا اعتباراً كبيراً لتفادي أو تقليص الخسائر في الأرواح المدنية، أو الإصابات في صفوف المدنيين أو إلحاق الضرر بالأهداف المدنية. وقد استخدمت هذه الفصائل أسلحة غير دقيقة[7] في مناطق سكنية مكتظة وصلت في كثير من الأحيان إلى مستوى الهجمات العشوائية التي أدت إلى وقوع وفيات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية الأساسية المدنية. كما تلقت البعثة كذلك تقارير بأن غارات جوية شنتها عملية الكرامة وفجر ليبيا، وفي واحدة من الحالات غارة جوية شنها سلاح الجو المصري، أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين أو إلحاق أضرار بالبنية الأساسية المدنية أو كليهما.

وحصلت البعثة على معلومات تفيد بأن المجموعات المسلحة قامت بنهب أو إحراق أو تدمير المنازل وغيرها من الممتلكات المدنية فيما يبدو أنه انتقام بسبب الولاء السياسي الفعلي أو المزعوم لأصحاب هذه الممتلكات. كما وثقت البعثة عدداً من المرات التي تم فيها انتهاك حيادية المستشفيات وغيرها من المراكز الطبية، بينما وجد العاملون في المجال الطبي أنفسهم وسط أعمال العنف ومعرضين للاعتداء الجسدي والاختطاف والمضايقة.

كما أودت التفجيرات، بما فيها الهجمات الانتحارية، بحياة العشرات ومن ضمنهم مدنيين. وفي إحدى هذه الحوادث، لقي ما لا يقل عن 42 شخصاً، ومن ضمنهم أطفال، حتفهم في 20 شباط/فبراير 2015 جراء تفجيرات في مدينة القبة في شرق ليبيا. وكان معظم الضحايا مصطفين في محطة وقود محلية عندما وقعت

[7] انظر تحليل الأسلحة المستخدمة في القتال في ليبيا، الصفحتين 13–14 في تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الانتهاكات في ليبيا، www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/OverviewViolationsLibya_UNSMIL_OHCHR_Sept04_en.pdf.. ولا يزال يتم استخدام أسلحة من نوع مشابه.

الهجمات. وأعلنت مجموعة مسلحة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام مسؤوليتها عن التفجيرات بزعم الانتقام للغارات الجوية على درنه في 16 شباط/فبراير (انظر الصفحة14).

6.1.1 شرق ليبيا: بنغازي ودرنة

وفي بنغازي، وجد المدنيون أنفسهم وسط القتال الدائر بين عملية الكرامة ومجلس شورى ثوار بنغازي[8]. ووثقت البعثة وقوع ما يربو على 90 حالة وفاة في صفوف المدنيين نتيجة للقصف أو بسبب تبادل إطلاق النار وذلك من خلال معلومات قدمها شهود العيان والأقارب والعاملين في المجال الطبي. ومن المرجح أن تكون الأعداد الحقيقية لحالات الوفاة في صفوف المدنيين أكبر من ذلك. وتجاوزت حصيلة الوفيات التي سببتها الأعمال العدائية في بنغازي منذ أوائل عام 2015 ولغاية نهاية تموز/يوليو 750 شخصاً بحسب المصادر الطبية. كما أصيبت المنازل والمراكز الطبية والمزارع والأعمال التجارية وغيرها من البنى الأساسية المدنية بشكل عشوائي ولحقت بها أضرار جراء القتال.

وسجلت البعثة خسائر في الأرواح المدنية وإصابات في صفوف المدنيين نتيجة لقصف عدد من المناطق السكنية، من ضمنها الكيش والكريمية والليثي والسلام والسلماني وشارع بيروت وبوهديمة والفويهات وسيدي حسين وطابلينو وطريق النصر والسرتي ووزواوة. وتمركز المقاتلون في المناطق السكنية في بنغازي، وغالبا ما كانوا يستخدمونها كمنصات لإطلاق الصواريخ مما زاد من خطر وقوع هجمات انتقامية.

وفي أيار/مايو لقي ما لا يقل عن 11 طفلاً ومدنياً بالغاً حتفهم في بنغازي. كما أفاد أقارب عن مقتل ثلاثة أطفال تراوحت أعمارهم بين عاميْن و12 عاماً عندما تم قصف منزلهم الكائن في حي بلعون في بنغازي في 12 أيار/مايو. وأُصيب طفلان آخران من بينهما صبي في الثالثة عشر من عمره تم بتر أحد رجليْه نتيجة الهجوم. وبحسب علم البعثة، لم يتواجد أي مقاتلين أو أهداف عسكرية أخرى في هذه المنطقة. وتكهن عدد من المحاورين في بنغازي أن الهدف قد يكون كتيبة 204 دبابات، التي تعد جزءاً من عملية الكرامة، والواقعة في غرب المنطقة المتضررة، غير أن البعثة لم تستطع التحقق من هذه الادعاءات. وفي 13 أيار/مايو وقعت قذيفة على منزل في حي السلام خلال حفل زفاف مما أدى إلى وفاة تسعة مدنيين، من ضمنهم ثمانية

[8] انظر القسم 4,1 لمزيد من المعلومات الأساسية حول عملية الكرامة ومجلس شورى ثوار بنغازي.

تراوحت أعمارهم بين العامَيْن و15 عاماً. فيما تعرض أربعة أطفال آخرين ورجل وامرأة لإصابات بسبب الشظايا.

وخلال الفترة الممتدة من 7 إلى 14 تموز/يوليو توفي ما لا يقل عن 15 من سكان بنغازي في أسبوع آخر من القتال العنيف. وأُصيب آخرون من ضمنهم أطفال. وبحسب السكان والعاملين في المجال الطبي، قُتل ثمانية من سكان طريق النصر وبوهديمة أثناء قصف في 7 تموز/يوليو. وكان من بين الضحايا أربعة أشقاء توفوا جراء قصف منزلهم بالهاون. وفي 8 تموز/يوليو تم إدخال طفلَيْن رضيعين إلى مستشفى الجلاء بسبب إصابات بالشظايا بعد قصف حي الزاوية في بنغازي؛ وتوفي أحدهم متأثراً بجراحه في 14 تموز/يوليو. وبحسب المصادر المحلية، تعرض خمسة أشخاص مسنين آخرين لإصابات قاتلة بالشظايا في 12 تموز/يوليو عندما تم قصف شارع العشرين. وبحسب فهم البعثة، كان "شباب الأحياء" المسلحون والموالون لعملية الكرامة قد وضعوا نقاط تفتيش في المنطقة المحيطة بشارع العشرين.

في 23 تشرين الأول/أكتوبر، قصف جناة مجهولون ميدان الكيش في بنغازي حيث شارك مئات الأشخاص في مظاهرة ضد الاتفاق السياسي الليبي. وبحسب السكان والمسؤولين والعاملين في المجال الطبي، خلّف الهجوم تسعة قتلى في صفوف المدنيين وأصيب ما لا يقل عن 45 شخصاً بجروح سببتها الشظايا. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر تم قصف مظاهرة في الميدان أيضاً دون وقوع إصابات. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر تعرضت ضواحي الكيش وطابلينو والسرتي في بنغازي للقصف مما أدى إلى وفاة مدنيَيْن (رجل وامرأة).

وتلقت البعثة تقارير تفيد أن القوات الموالية لعملية الكرامة كانت مسؤولة عن إلحاق أضرار بممتلكات مدنية وعن الطرد القسري لعائلات بأكملها يشتبه أن لها أقارب تحارب مع مجلس شورى ثوار بنغازي. فعلى سبيل المثال وفي 20 شباط/فبراير ، قام رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد أنهم من مجموعات أمن أهلية من الأحياء السكنية وموالية لعملية الكرامة، بدخول ستة شقق في حي السلماني وأجبروا السكان، ومن ضمنهم رجل يبلغ من العمر 87 عاماً، على مغادرة منازلهم. واعتدوا جسدياً على ما لا يقل عن رجل واحد أبدى مقاومة. وأفادت أنباء أن نفس مرتكبي هذا الفعل قاموا بعد ذلك بنهب وتدمير ستة منازل لمؤيدين مزعومين لمجلس شورى ثوار بنغازي.

وأدى القتال المطوّل في بنغازي إلى انتشار نزوح المدنيين ضمن المدينة وفي أماكن أخرى. غير أنه لا يزال هناك عدد من المدنيين يُعتقد أنهم عالقون في مناطق القتال الفعلي وبحاجة للإجلاء بأمان. ويزعم تجمع سكان وسط البلاد في بنغازي أنه ومنذ حزيران/يونيو 2015 لا يزال هناك حوالي 72 ليبياً و52 مواطناً من جنسيات أخرى من بنغلادش ومصر وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الحصار في المنطقة الواقعة تحت سيطرة مجلس شورى ثوار بنغازي، وبالتحديد في خرابيش وسوق الحوت وأجزاء أخرى من البلاد والصابري. ولم يكن ممكناً التحقق من هذه الأرقام. ولغاية الآن فشلت الجهود التي تم بذلها مع كلا طرفي النزاع للتفاوض بشأن إجلائهم بأمان. وتوجد مخاوف بشأن سلامة الأشخاص في هذه المناطق، وخاصة أنهم معرضون لهجمات محتملة خلال عملية الإجلاء. كما توجد مخاوف أنهم قد يكونوا معرضين لخطر الاعتقال التعسفي، حيث تفيد التقارير أن قوات عملية الكرامة تعتبر كل الذين بقوا في هذه المناطق مؤيدين لمجلس شورى ثوار بنغازي. كما أفاد السكان عن عدم وجود كهرباء ونقص في المواد الغذائية والأدوية وغيرها من الإمدادات الضرورية.

كما وثّقت البعثة وقوع عدد من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين في درنه على خلفية القتال المندلع بين مجلس شورى مجاهدي درنه ومجموعة ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام و عمليات قصف جوية قامت بها عملية الكرامة والقوات الجوية المصرية. كما أعلنت القوات الجوية المصرية عن شن غارات جوية ضد أهداف في ليبيا يوم 16 شباط/فبراير 2015، انتقاما لقطع رأس 20 مصريا من قبل مجموعة مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام.

كما أعلنت القوات الجوية الليبية الموالية لعملية الكرامة شن غارات جوية في نفس اليوم أيضاً. وفيما قصفت الغارات الجوية عدداً من الأهداف العسكرية في مدينة درنه ومحيطها، بما في ذلك مقر شركة الجبل الذي تستخدمه "الشرطة الإسلامية"، وعدداً من القواعد العسكرية وقواعد التدريب، من ضمنها وادي الناقة والظهر الأحمر، جمعت البعثة معلومات حول وفاة ما لا يقل عن سبعة مدنيين في أحياء سكنية في الشيحة الغربية. وكان من ضمن القتلى امرأتيْن وثلاثة أطفال. وتكهن أحد سكان درنه أن المنطقة قد يكون تم استهدافها بسبب التواجد المزعوم لورشة صيانة عسكرية، غير أنه لم يكن بالإمكان التحقق من هذا الادعاء. وأنكر الشهود الذين تمت مقابلتهم وغيرهم من سكان الحي أي علم بورشات صيانة أو أي نشاط عسكري في المنطقة.

كما تلقت البعثة تقارير تفيد أن غارات جوية قامت بها وحدات القوات الجوية الليبية الموالية لعملية الكرامة ألحقت أضراراً بالمدنيين في درنه. فعلى سبيل المثال، تم قصف سطح الطابق الأخير في مجمع شقق سكنية يقع بين ضاحيتيْ شيحة والبلاد في 5 أيار/مايو. وتلقت البعثة تقارير عن مقتل طفلة تبلغ من العمر أربعة أشهر، فيما أصيبت والدتها وأصيب شقيقها بجروح. كما تمخض القتال المندلع بين مجموعة ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ومجلس شورى مجاهدي درنه عن مقتل مدني واحد على الأقل. وبحسب الأقارب والعاملين في المجال الطبي، تلقى رجل مدني يبلغ من العمر 23 عاماً إصابات قاتلة بالشظايا عندما تعرض منزله في منطقة "عمارة ماجري" للقصف في 10 حزيران/يونيو. وأصيبت شقيقته بجروح طفيفة في ساعديْها ورجليْها جراء الشظايا. ومن المعتقد أنه تم استهداف المنطقة بسبب تواجد مقاتلين تابعين لمجموعة ليبية مسلحة مبايعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام.

6.1.2 طرابلس وغرب ليبيا

خلال الفترة التي يغطيها التقرير اندلع قتال متقطع بين فجر ليبيا وموالين لعملية الكرامة، وبالتحديد المجموعات المسلحة المتمركزة في الزنتان وجيش القبائل.

وتأثرت المناطق السكنية في غرب ليبيا بالقصف، ومن ضمنها العجيلات والزاوية وصبراته وورشفانه، مما أدى في بعض الحالات إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالمنازل وغيرها من البنية الأساسية المدنية. ولقي ما لا يقل عن رجل واحد من الفليبين حتفه أثناء قصف الزاوية في 29 آذار/مارس 2015. وفي 6 تموز/يوليو أفادت تقارير عن قيام جيش القبائل بقصف مدينة العجيلات مما أدى إلى وفاة فتى في السابعة عشر من عمره حيث تلقى إصابات قاتلة جراء الشظايا بينما كان متوجهاً إلى منزله سيراً على الأقدام بحسب ما أفادت التقارير. كما لحقت أضرار بعدد من المنازل أثناء القصف بحسب السكان.

واندلعت مواجهات مسلحة في ضاحيتيْ الفشلوم وتاجوراء في طرابلس في 17 نيسان/أبريل 2015 بين المجموعات المسلحة المؤيدة لفجر ليبيا وعملية الكرامة. وقالت مصادر طبية للبعثة أنه بحلول 19 نيسان/أبريل استقبلت المشارح في طرابلس 12 جثة تعرضت لإطلاق رصاص وجثتين تعرضتا لجروح بالشظايا، من ضمنها رضيعتيْن تبلغان من العمر شهرين و18 شهراً. وأفاد سكان تاجوراء عن تعرض عدد

من المنازل والممتلكات للنهب والتدمير فيما تم إشعال النار في البعض الآخر على أيدي جماعات مسلحة مؤيدة لفجر ليبيا، غير أنه لم يكن من الواضح أي المجموعات كانت مسؤولة.

ونزحت أعداد من الأسر المشتبه في تأييدها لعملية الكرامة من طرابلس إلى الزنتان والعزيزية وشرق ليبيا. وأنشأت حكومة رئيس الوزراء عبدالله الثني لجنة تقصي حقائق في 2 حزيران/يونيو وكلفتها بالتحقيق في أعمال العنف في تاجوراء. ووجدت اللجنة، التي يترأسها النائب العام، أن ما لا يقل عن 20 شخصاً قد لقوا حتفهم فيما نزح 500 آخرين من تاجوراء نتيجة لأعمال العنف وحملت مقاتلي فجر ليبيا المسؤولية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير شهدت سرت والمناطق المحيطة بها اشتباكات مسلحة بين المجموعات الليبية المسلحة المبايعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام والمجموعات المسلحة المتمركزة في مصراته إضافة إلى شن غارات جوية. وتشير التقارير التي تلقتها البعثة أنه وبينما كانت غالبية الإصابات في صفوف المقاتلين، فإن عدداً من المدنيين لقوا حتفهم أو تعرضوا لإصابات كذلك. فعلى سبيل المثال لقي رجل مدني وابنته حتفهما عندما قُصفت سيارتهما أثناء غارة جوية على المدينة في 23 أيار/مايو بحسب العاملين في المجال الطبي والسكان المحليين. كما أصيب ابنه وابنته الآخرين. وتم استلام تقارير تفيد أنه تم استهداف المنطقة بسبب التواجد المزعوم لمقاتلين من المجموعات الليبية المسلحة التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في منزل مجاور.

واندلع القتال في المنطقة الثالثة في سرت بعد مقتل إمام محلي، خالد بن رجب الفرجاني، بالرصاص في 10 آب/أغسطس. وكان من المعروف عنه معارضته العلنية لمجموعة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وتفيد التقارير أنه قُتل أثناء مقاومته للاختطاف على أيدي مقاتلي المجموعة. وبحلول 13 آب/أغسطس أفادت التقارير أن المجموعة أسرت ما لا يقل عن 16 رجلاً من المنطقة الثالثة. كما أفاد الشهود أنهم رأوا أربعة جثث معلقة من أعمدة في ثلاث مواقع منفصلة، من ضمنها دوار في سرت. ومن غير الواضح ما إذا تم قتل هؤلاء الأفراد في سياق القتال أم أنه تم إعدامهم دون محاكمة. وقال السكان أن معظم المدنيين قد فروا من المنطقة التي نشب فيه القتال بحلول 13 آب/أغسطس. ولا يزال العدد الإجمالي للإصابات غير واضح.

كما أفاد السكان والمسؤولون في سرت عن تدمير متعمد لما لا يقل عن ستة منازل تابعة لمؤيدين مزعومين لفجر ليبيا في منطقة السواوة في 11 تموز/يوليو، ويزعم أن جماعات ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام قامت بذلك. ومن ضمن المنازل التي يزعم تدميرها منازل عميد البلدية السابق وأقاربه من قبيلة المعدان. ولقد كانت المنازل خالية وقت الهجوم، حيث كان السكان قد فروا إلى مصراته مع القوات المنسحبة التابعة للكتيبة 166 وهي مجموعة مسلحة من مصراته. وأشار مسؤول محلي أن الهجوم كان للانتقام بسبب تقارير تفيد عن أن معتقلين موقوفين في مصراته تم إلقاء القبض عليهم من قبل المجموعة المسلحة، كتيبة 166، قد تعرضوا للتعذيب والاعتداءات الجنسية.

6.1.3 جنوب ليبيا

على الرغم من المبادرات المحلية لوقف إطلاق النار والمصالحة، عصفت الاشتباكات المسلحة وحالات انعدام الأمن الدورية بعدة مناطق في جنوب ليبيا، بما في ذلك أوباري وبراك الشاطئ والكفرة وسبها.
وبقي الوضع في جنوب شرق ليبيا متوتراً، حيث اندلعت أعمال عنف بين الحين والآخر بين قبيلتي الزوي والتبو في الكفرة وضواحيها. فعلى سبيل المثال، في 6 أيار/مايو 2015 أفادت تقارير عن اندلاع قتال في الكفرة بعد وصول أخبار عن نشوب معركة مسلحة في الحرم الجامعي بين طلاب التبو والزوي. وانتشر القتال، الذي أفادت تقارير أنه أودى بحياة طالبيْن وإصابة امرأتيْن، إلى باقي أرجاء المدينة.

وأفاد سكان التبو عن قصف ضاحيتيْ الشورى وقدرفي التي يقطنها التبو مما أدى إلى وفاة صبي في الرابعة من عمره. وأصيبت والدته وشقيقه واثنين آخرين من أقاربه أثناء القصف. كما قُتل ثلاثة أطفال آخرين تراوحت أعمارهم بين 11، و15 و16 عاماً أثناء قصف منازلهم في 6 و7 أيار/مايو. كما أفاد ممثلون عن لجنة أزمة الزوي عن قصف أحياء الزوي في 7 أيار/مايو ما نتج عنه إصابة ستة سكان محليين وعامل وافد مصري.

وأودت أعمال العنف التي اندلعت بين قبيلتيْ التبو والزوي في الكفرة والتي استمرت من 25 تموز/يوليو إلى 6 آب/أغسطس بحياة 49 شخصاً وذلك بحسب المصادر الطبية من كلا الجانبيْن. وأفادت التقارير عن وجود تسعة أطفال وامرأتيْن من ضمن الوفيات. وتشير التقارير التي تم استلامها أن كلا الجانبيْن استخدما

مدافع الهاون أثناء الاشتباكات لقصف المناطق السكنية التابعة للجانب الآخر مما نتج عنه عدد كبير من الإصابات.

وتدهور الوضع الأمني في سبها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث شهد ارتفاعاً حاداً في حالات القتل والكمائن المسلحة وعمليات الاختطاف بهدف الحصول على فدية وغيرها من الجرائم العنيفة. وبحسب مصادر تابعة للشرطة قُتل ما لا يقل عن 26 شخصاً في سبها بين 19 حزيران/يونيو و11 تموز/يوليو. فيما اندلعت اشتباكات بين مسلحين من التبو والطوارق في حي الطيوري في سبها في 14 تموز/يوليو واستمرت إلى أن تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار في 25 تموز/يوليو. وأخبر الطاقم الطبي البعثة أن ما لا يقل عن 30 من الطوارق لقوا حتفهم نتيجة ذلك، ومن ضمنهم ثلاث نساء وأربعة أطفال. كما أفادت التقارير عن إصابة العشرات الآخرين. وكان من ضمن الضحايا امرأة تبلغ من العمر 55 عاماً، سكينة همه أنارا وابنتها بنتول محمد جبارة البالغة من العمر 19 عاماً حيث لقيتا حتفهما عندما تم قصف منزلهما في 17 تموز/يوليو. كما أفادت تقارير عن مصرع أسرة مع أربعة أطفال، جميعهم أصغر من خمسة أعوام، في 16 تموز/يوليو عندما تعرضت سيارتهم لإطلاق نار أثناء محاولتهم الفرار إلى مكان آمن. وأفاد السكان كذلك عن تدمير مدرسة ومسجد وممتلكات عامة أخرى خلال أعمال العنف. وسعى ما يقدر بـ 2000 نازح من الطوارق للحصول على مأوى في المدارس في سبها، حيث فرت عائلات إضافية إلى أجزاء أخرى من سبها وغريان وطرابلس.
وتم نهب ومن ثم تدمير ما لا يقل عن 20 منزلاً للطوارق خلال القتال الذي دار في سبها في تموز/يوليو وذلك بحسب الكادر الطبي وشهود العيان والسكان. فيما تم إضرام النار في بعض المنازل بينما تم تدمير البعض الآخر بالجرافات. وأخبر نشطاء ومسؤولو الطوارق البعثة أنه تم إضرام النار عمداً في عدة منازل تابعة لعائلات من الطوارق في 11 شباط/فبراير 2015 على أيدي مقاتلي التبو في مدينة أوباري. ووقعت الهجمات في أحياء تعرف بالمساكن الشعبية وحي الأتراك.

كما قُتل مدنيون في سبها في 12 شباط/فبراير 2015 في حي المهدية عندما قُصف حفل زفاف بقذيفة هاون. وفي حين لم يكن المسؤول عن هذا الهجوم واضحاً، ادعى السكان المحليون وأقارب الضحايا أن أفراداً من قبيلة القذاذفة سعوا لخلق اضطرابات قبل ذكرى الانتفاضة ضد نظام القذافي في 17 شباط/فبراير. وأفاد السكان والمسؤولون عن مقتل ثلاث نساء وإصابة حوالي 25 من ضيوف حفل الزفاف، ومن ضمنهم أطفال، أثناء الهجوم.

6.2 الهجمات ضد المراكز الطبية والعاملين في المجال الطبي

أثناء الفترة التي يغطيها التقرير تعرضت المراكز الطبية للقصف خلال عمليات القتال، فيما وجد العاملون في المجال الطبي أنفسهم وسط العنف وتعرضوا للاختطاف والاعتقال على أيدي الأطراف المختلفة كما كان هناك بعض المزاعم أن بعضهم وقعوا ضحية للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وفي بنغازي تعرض العاملون في المجال الطبي للقتل أو الإصابة فيما تم قصف المراكز الطبية في سياق الاشتباكات المسلحة بين عملية الكرامة ومجلس شورى ثوار بنغازي[9]. وقُتل ثلاثة عاملين في المجال الطبي وسائق سيارة إسعاف أثناء عملهم في بنغازي في 6 أيار/مايو. كما تم قصف مركز بنغازي الطبي، وهو أكبر مستشفى عامل في بنغازي، ما لا يقل عن أربع مرات في 7 و14 نيسان/أبريل و9 أيار/مايو و19 تموز/يوليو. وفي الهجوم الأخير أصيبت ممرضة بجروح بسبب شظايا في رأسها ووجهها وتعرضت لخطر فقدان بصرها في عين واحدة. وتسببت الهجمات الأخرى في إحداث أضرار طفيفة في الممتلكات من ضمنها تحطم زجاج في قسم الولادة ووحدة الكلى والمدخل الرئيسي للمستشفى. كما تم قصف محيط مستشفى الجلاء في بنغازي في 8 تموز/يوليو وبحسب التقارير أدى هذا القصف إلى وفاة رجل كان يزور أحد المرضى. كما أصيب ثلاث أشخاص آخرين. وتحطمت نوافذ المستشفى خلال الهجوم.

واشتكى العاملون في المجال الطبي وغيرهم من موظفي المستشفيات في جميع أرجاء ليبيا من المناخ العام لانعدام الأمن، حيث قام رجال مسلحون بالدخول عنوة إلى مباني المستشفيات وانخرطوا في مناوشات مسلحة داخلها إضافة إلى تهديد الموظفين. كما عانى عدد من العاملين في المجال الطبي من هجمات عنيفة وعمليات اختطاف وتهديدات وغيرها من أنواع التخويف على أيدي جماعات مسلحة مختلفة. ونتيجة لذلك غادر العديد من العاملين الأجانب في المجال الطبي فيما توقف نظراؤهم من الليبيين عن الذهاب إلى العمل.

وقالت إحدى العاملات الليبيات في المجال الطبي للبعثة أنه تم ضربها والاعتداء جنسيا عليها في 18 أيار/مايو في مكان عملها على أيدي رجال مسلحين كانوا يتلقون العلاج. وعندما حاول مدير المركز الطبي التدخل لحماية الموظفة، هدده أربعة رجال آخرين بالسلاح. وتوقفت بعدها عن العمل. وأشارت الناجية إلى

[9] انظر الفقرة 4.1 لمزيد من المعلومات الأساسية حول عملية الكرامة وفجر ليبيا.

وجود عدد من حوادث الاعتداءات والمضايقات المشابهة التي يقوم بها رجال مسلحون يستهدفون موظفي وإدارة ومرضى المستشفيات.

وفي 11 أيار/مايو اندلعت اشتباكات مسلحة بين مجموعتين، يُزعم أن كلاهما مواليتيْن لعملية الكرامة، داخل مستشفى الجلاء في بنغازي. وأقفل المستشفى أبوابه لعدة ساعات في 14 تموز/يوليو بعد قيام رجال مسلحين بتهديد طبيب بالسلاح بزعم عدم قيامه بصرف الأدوية التي طلبوها. وفي 5 تموز/يوليو أفادت تقارير عن قيام مجموعة من رجال مسلحين تابعين لعملية الكرامة بتهديد إدارة مركز بنغازي الطبي وتدمير الأثاث.

كما تعرضت مستشفيات في أجزاء أخرى من ليبيا للهجمات. حيث أفادت تقارير عن اندلاع مواجهات مسلحة بين رجال مسلحين تابعين لأولاد سليمان والتبو في 20 أيار/مايو داخل مستشفى 2 مارس في سبها. وأُصيب رجل مسن من أولاد سليمان بجروح أثناء تبادل إطلاق النار.

كما قامت جماعات مسلحة باختطاف عاملين في المجال الطبي بسبب ولائهم السياسي المزعوم. على سبيل المثال، في أوائل كانون الثاني/يناير 2015، أفادت تقارير أنه تم ضرب ومن ثم اختطاف أحد العاملين في المجال الطبي من مكان عمله في شرق ليبيا بعد قيام جماعات مؤيدة لعملية الكرامة باتهامه بدعم "إسلاميين". ولا يزال مصيره ومكان تواجده مجهولين. وتم إطلاق سراح أحد العاملين في المجال الطبي من الاحتجاز في شرق ليبيا في آذار/مارس 2015 بعد توقيفه لحوالي أربعة أشهر في مواقع مختلفة من قبل جماعات مسلحة تابعة لعملية الكرامة بسبب اتهامات تتعلق بدعم مجلس شورى ثوار بنغازي. وكان قد تم اختطافه من مكان عمله على أيدي رجال مسلحين. وأفاد عن أنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة خلال الفترة الأولية لاعتقاله بهدف انتزاع معلومات. وأثناء تواجده في السجن، طُلب منه معالجة المعتقلين الآخرين معه، ومن ضمنهم رجل كان لا بد من بتر إصبع يده نتيجة للتعذيب.

6.3 الإعدام بإجراءات موجزة وعمليات القتل غير القانونية الأخرى

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت جماعات مسلحة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام بتنفيذ عمليات إعدام عامة بإجراءات موجزة في وسرت. وتم تنفيذ أربع عمليات إعدام على الأقل في

درنه، يُزعم أنها جاءت عقب قرارات "محكمة" نصبوها بأنفسهم، دون إتباع الإجراءات القانونية الواجبة، عن "جرائم" تتراوح بين المشاركة في علاقات مثلية إلى الخيانة.

وقطع رأس رجل بعمر يقارب 50 عاماً علناً في 3 حزيران/ يونيو خارج مسجد عتيق في درنة، أمام حشد من الناس بينهم أطفال. وذكرت التقارير أن الرجل مسؤول حكومي من مدينة البيضاء وقد تم اعتقاله من الطريق العام قرب القبة قبل عدة أيام من إعدامه. وفي 18 تموز/ يوليو، وفي أول إعدام علني في سرت علمت به البعثة، أقدمت مجموعة مسلحة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام على قتل رجل من السكان المحليين بالرصاص اتهموه بالخيانة. وتركت جثته في العراء لنحو 24 ساعة حتى تم تسليمه إلى عائلته لدفنه. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر تم قطع رأسيْ رجلينْ علناً في سرت بسبب تهم "ممارسة الشعوذة" وبعد صدور أحكام إدانة من "محكمة" أقامتها مجموعة مسلحة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام.

وفي حزيران/يونيو انتزع مجلس شورى مجاهدي درنة هـ السيطرة على درنة من جماعات مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وفي 6 تموز/ يوليو، أعلن مجلس شورى مجاهدي درنة أنه قام بإعدام ستة زُعم أنهم أعضاء في هذه المجموعات المسلحة من بينهم اثنان من الرعايا الأجانب بعد اتهامهم بجرائم قتل واختطاف مزعومة واستخدام عبوات ناسفة لتنفيذ هجمات. ويبدو أن عمليات الإعدام هذه قد نفذت عقب الحكم عليهم في "محكمة" نصبها مجلس شورى مجاهدي درنة بنفسه.

كما أقدمت المجموعات المسلحة الليبية التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام أيضاً على قتل عدد من الرعايا الأجانب بسبب دينهم. وأظهر مقطع فيديو نشر يوم 15 شباط/فبراير 2015 عملية قطع رأس 21 رجلاً، بينهم 20 من أقباط مصر. وفي 19 نيسان/ أبريل 2015، نشرت أشرطة فيديو أخرى تظهر عمليات قطع للرؤوس وإطلاق نار على نحو 28 شخصاً من الإثيوبيين والإريتريين. ولا يزال مصير الرعايا الأجانب من المسيحيين الآخرين الذين اختطفوا منذ آب/ أغسطس 2014 مجهولاً.

ونفذت مجموعة مسلحة ليبية بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام أيضاً عدداً من عمليات القتل غير القانونية بحق ليبيين محتجزين لديها. فعلى سبيل المثال، وفي أعقاب هجوم مسلح على حقل نفط غني في 7 آذار/ مارس 2015، قام مسلحون يفترض أنهم ينتمون إلى هذه المجموعة بأسر ثمانية حراس

أمن في حقل النفط وقطع رؤوسهم. ووفقاً لقائدهم، كان جميع الضحايا من المدن الجنوبية الليبية بما في ذلك القطرون وأم الأرانب ومرزق وتاجوراء. وفي أعقاب هجوم على مدينة هراوة في 14 أيار/ مايو، أقدم مقاتلون من هذه المجموعات على قطع رأسيْ طفل وشاب من قبيلة أولاد سليمان تتراوح أعمارهما بين 17 و18 عاماً، بسبب معارضتهما لهم حسبما أفادت التقارير. وزُعم أن رأسي وجثتي الضحيتين الممثل بهما قد أخذتا إلى مدينة النوفلية ووضعتا في العراء .

وأظهر شريط فيديو نُشر في 17 تشرين الأول/أكتوبر ويُزعم أنه صادر عن مجموعة "ولاية برقة" المسلحة أحد سُكّان درنه مربوطاً بحبل في مؤخرة شاحنة بيك أب تم جره حتى الموت. كما أظهر الشريط شخصاً آخر من سكان درنه وهو يُجبر على حفر قبره قبل إطلاق النار على مؤخرة رأسه. وظهر الرجلان في الشريط وهما "يعترفان" بمساعدة قوات تقاتل ضد جماعات بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في درنه فيما أنذرا الآخرين بضرورة "التوبة". وأكد سكّان درنه هوية الرجليْن للبعثة، وأشاروا إلى أن الرجليْن كانا قد اختُطِفا في أيلول/سبتمبر 2015.

وقد وثقت البعثة أيضاً ما يبدو أنها اغتيالات بدوافع سياسية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وإن كانت بمعدل منخفض مقارنة مع فترات التقارير السابقة. ومن بين الأسباب المحتملة لهذا الانخفاض هو حقيقة أن العديد من الأفراد المستهدفين فرّوا أو لاذوا بالصمت أو انتقلوا إلى مناطق أكثر أمناً أو لجئوا إلى طلب الحماية بين قبائلهم في أعقاب موجة من عمليات الاغتيال في عام 2014. ففي إحدى الحالات، في نيسان/ أبريل 2015، قتل رجل محلي بالرصاص بينما كان يقود سيارته متوجهاً إلى منزله في حي فتيحية في درنة. ووفقاً لسكان المنطقة، كان هذا الرجل معروفاً بمعارضته لبعض المجموعات المسلحة. واختطف رجل من الزنتان يوم 8 شباط/ فبراير 2015 أثناء زيارته لعائلته في طرابلس. وبعد ذلك بيومين، تم العثور على جثته مصابة بعدة رصاصات في حي أبو سليم. ويشتبه في انه كان مستهدفاً بسبب انتمائه إلى حزب سياسي معروف بمعارضته لفجر ليبيا.

6.4 عمليات الخطف والاحتجاز والتعذيب

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت المجموعات المسلحة في ليبيا اختطاف مدنيين على أساس الروابط العائلية أو الأصل أو انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المزعومة. وتم توقيف المحتجزين في سجون رسمية

فضلاً عن مراكز احتجاز غير رسمية مؤقتة، بما في ذلك قواعد المجموعات المسلحة. وخلال فترة وجودهم في السجن، حُرم المحتجزون في كثير من الأحيان من الاتصال مع العالم الخارجي ولم تتم إحالتهم للسلطات القضائية .

وعلى الرغم من عمليات الإفراج التدريجي الدورية، مثل إطلاق سراح حوالي 185 محتجزاً على أربعة مجموعات خلال عام 2015 من مراكز في مصراته، فقد حرمان الآلاف من المحتجزين بسبب النزاع من حريتهم منذ عام 2011 مع توقف الإجراءات القضائية. إذ تم احتجازهم في مراكز تحت الإشراف الإسمي لوزارتي العدل أو الدفاع، فضلاً عن الإشراف المباشر من المجموعات المسلحة، دون محاكمة ودون إتاحة الفرصة للطعن في قانونية احتجازهم. ولا تزال المجموعات المسلحة هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن مصير معظم المعتقلين.

وقال السيد المبروك غريرة، وزير العدل في حكومة رئيس الوزراء عبد الله الثني، في 27 نيسان/ أبريل ان وزارته تخلت عن مسؤوليتها عن "السجون التي لا تلتزم بالشرعية ... وبالأخص السجون في [مدن] الزاوية وطرابلس ومصراته "، في إشارة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة فجر ليبيا. وفي 3 أيار/ مايو، ذكر الوزير أن سجنيْ قرنادة والكويفية كانا تحت سيطرته، وأكد اعتقال أشخاص يشتبه في صلتهم بـ "الإرهاب". وفي 25 حزيران/ يونيو، أقر نائبه لشؤون حقوق الإنسان أنه حتى في المناطق الخاضعة تحت سيطرة حكومة رئيس الوزراء عبد الله الثني كانت هناك " مراكز [احتجاز] غير شرعية"، مشيراً الى ان هذا الأمر قد أحيل إلى رئيس النيابة العامة للتحقيق. ولم تقدم أية تفاصيل أخرى، في حين واصلت المجموعات المسلحة، بما فيها تلك الموالية لعملية الكرامة، تنفيذ عمليات خطف.

وزعم المدنيون والمقاتلون المحتجزون أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. كما جمعت البعثة معلومات عن حالات وفاة في الحجز يبدو أنها كانت جراء التعذيب أو الإعدام بإجراءات موجزة.

في 2 آب/أغسطس، أذيع مقطع فيديو تم تصويره على ما يبدو في سجن الهضبة في طرابلس ظهر فيه الساعدي القذافي وهو يخضع للاستجواب ويتعرض للصفع والضرب على باطن قدميه، وتم إجباره على مشاهدة وسماع صراخ اثنين من المحتجزين الآخرين يبدو أنهم كانوا يتعرضون للضرب. وفي رسالة مكتوبة، حثت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا النائب العام على إجراء تحقيق سريع وفعال، ودعت إلى استبعاد

الأفراد الذين يظهرهم الفيديو من الاتصال بالسجناء في انتظار نتائج التحقيقات الجنائية. وأعلنت النيابة العامة إجراء تحقيق، وذكرت في ردها على رسالة البعثة أنه قد تم تنفيذ عمليات اعتقال دون تقديم مزيد من التفاصيل. وفي آذار/ مارس 2014، طلبت البعثة زيارة الساعدي القذافي، من بين أمور أخرى، في أعقاب تقارير تشير الى انه قد تعرض للتعذيب في سجن الهضبة، غير أنه لم يُسمح بالزيارة على أساس أنه قيد التحقيق. وخلال زيارتها الأخيرة إلى سجن الهضبة في تشرين الأول/أكتوبر 2014، رأت البعثة الساعدي القذافي وغيره من المحتجزين لفترة وجيزة غير أنها لم تستطع مقابلتهم على انفراد.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تلقت البعثة تقارير بالتعذيب أو غير ذلك من ضروب سوء المعاملة في السجون الرسمية فضلاً عن مراكز الاحتجاز التي تدار بشكل مباشر من قبل مجموعات مسلحة تابعة إما لفجر ليبيا أو عملية الكرامة. وقد تعرض المحتجزون للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، وبالأخص أثناء فترات احتجازهم الأولى. وتلقت البعثة العديد من التقارير والإفادات المباشرة لأولئك المحتجزين الذين يزعمون أنهم تعرضوا للضرب في جميع أنحاء الجسم باستخدام أشياء مختلفة مثل الكابلات الكهربائية والسياط وخراطيم المياه؛ والتعليق في أوضاع ملتوية لفترات طويلة من الزمن؛ والصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، والحرمان من استخدام المراكز الصحية. كما أفاد عدد من المفرج عنهم أنه تم إطلاق النار عليهم عمداً؛ وأنهم تعرضوا للحرق بأعقاب السجائر؛ أو تُركوا دون علاج طبي مناسب؛ أو أجبروا على العمل اليدوي، أو تعرضوا لإطلاق النار عن عمد، أو تركوا دون علاج طبي مناسب، أو تم سكب الماء البارد عليهم. كما أفادوا أنهم كثيراً ما يتم احتجازهم في ظروف غير إنسانية وغير صحية، ويتم إبقاؤهم في زنزاناتهم طوال فترة حبسهم. كما ذكر الكثيرون انه تم احتجازهم لفترات طويلة من الزمن في حبس انفرادي في زنزانات صغيرة سيئة التهوية ومظلمة وغير صحية مما قد يصل إلى حد التعذيب. ولا يزال عدد من المعتقلين السابقين الذين قابلتهم البعثة يعاني من أمراض جسدية ومضاعفات مرتبطة باحتجازهم. كما عانى الكثير منهم أيضاً من اضطرابات ما بعد الصدمة.

وكانت العصابات الإجرامية مسؤولة أيضاً عن عمليات الخطف بهدف الحصول على فدية، بما في ذلك خطف الأطفال. وقامت البعثة بتوثيق هذه الجرائم في ليبيا، بما في ذلك في طرابلس وبنغازي وسبها وصبراته. فعلى سبيل المثال، اختطف طفل يبلغ من العمر تسع سنوات في سبها في شباط/ فبراير وتم احتجازه لمدة 10 أيام بغية الحصول على فدية. وأفاد الأفراد الذين أطلق سراحهم أنهم تعرضوا للإيذاء البدني

وغير ذلك من أشكال الإساءة على أيدي خاطفيهم، فيما يبدو أنه تم بهدف الضغط على عائلاتهم للإسراع بالدفع وانتزاع مبالغ أكبر من المال.

6.4.1 غرب ليبيا

في غرب ليبيا، أقدمت جماعات مسلحة على خطف المدنيين، غالباً كرهائن على أمل مبادلتهم بمقاتلين ومدنيين محتجزين من قبل المجموعات المنافسة، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وفي الحالات التي وثقتها البعثة، كثيراً ما يتم خطف المدنيين من منازلهم وأماكن عملهم والطرق العامة أو عند نقاط التفتيش بعد التحقق من الهوية. ومن بين المختطفين أقارب لشخصيات سياسية ونشطاء ومحامين وصحفيين فضلاً عن الأفراد، بمن فيهم الأطفال، الين خطفوا على ما يبدو فقط بسبب هوية أسرهم أو هويتهم القبلية .

وكثيرا ما يصاحب عمليات الاختطاف أعمال عنف. فعلى سبيل المثال، روى أقارب أحد المختطفين كيف أخذت قوة كبيرة من مؤلفة من مسلحين ملثمين رجلاً يبلغ من العمر 67 عاماً من ورشفانه من منزله في منتصف الليل وذلك في 15 آذار/مارس 2015. وأفادت التقارير أن المسلحين داهموا المنزل وضربوا ابنه ذي 14 عاماً على رأسه بمؤخرة البندقية ودفعوا زوجته على الأرض وأطلقوا النار على المنازل المجاورة العائدة لأقارب الرجل. وفي وقت لاحق، سمع أقاربه من المعتقلين المفرج عنهم بأنه محتجز لدى مجموعة مسلحة في جنزور، غير أنه لم يسمح لهم بالوصول إليه عندما حاولوا زيارته.

وتم إطلاق سراح المئات من المقاتلين والمدنيين، بما في ذلك من مدن الزاوية والزنتان وككله والرجبان وصبراته وترهونه وزوارة والزنتان وورشفانه ومصراته وغريان في تبادل للأسرى بين شهري شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر 2015.

ومن بين أولئك الذين لا يزالون محتجزين سليمان الزوبي، أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام. وهو محتجز في الزنتان منذ اختطافه في طرابلس في 20 تموز/ يوليو 2014 على يد مجموعة برق النصر المسلحة. وثمة مخاوف جدية بشأن حالته الصحية وعلاجه في الحجز إذ لم يتمكن من التواصل مع عائلته منذ اختطافه. وقد أطلقت البعثة نداءات متعددة لإطلاق سراحه غير أنها ذهبت أدراج الرياح.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثقت البعثة مزاعم بالتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة في عدد من مراكز الاحتجاز في غرب ليبيا بما في ذلك المراكز التي تديرها مجماعات فاروق وسرايا الاولى والنصر والسلع التموينية المسلحة في مدينة الزاوية؛ ومجموعات أبو سليم والشهيد حمزة وفرسان جنزور ومجموعة قوة الردع المسلحة التي تتخذ من معيتيقة في طرابلس قاعدة لها؛ وقاعدة الوطية العسكرية ومجموعة أبو بكر الصديق المسلحة في الزنتان والقواعد العسكرية في ورشفانه.

ومن بين الذين لقوا حتفهم في الحبس عبد الرؤوف الزيدي، الناشط الجريء في وسائل التواصل الاجتماعية والبالغ من العمر 19 عاما من الزنتان. وتفيد التقارير أنه اقتيد من شارع طرابلس في 23 نيسان/ أبريل 2015 من قبل مجموعة مسلحة تابعة لفجر ليبيا. وقد تلقت البعثة معلومات تفيد بأنه احتجز في سجن أبو سليم الخاضع لسيطرة مجموعة مسلحة تحت إمرة عبد الغني الككلي (غنيوة) لغاية 26 نيسان/ أبريل على الأقل. كما تفد التقارير أنه نقل إلى قسم الطوارئ في مستشفى أبو سليم بعد ذلك بثلاثة أيام. وفي يوم 3 أيار/ مايو، استلمت أسرته جثته. وأفادت المعلومات التي قدمها المجلس البلدي في الزنتان وأقارب المحتجزين، أن ما لا يقل عن 32 رجلاً من أصول زنتانية مقيمين في طرابلس لا يزالوا محتجزين في طرابلس، والعديد منهم محتجز لدى مجموعة أبو سليم المسلحة. كما وثقت البعثة ما لا يقل عن حالتيْن لنساء محتجزات من قبل مجموعة أبو سليم المسلحة دون إحالتهن إلى السلطات القضائية.

وفي حالة مرتبطة بمجموعة أبو سليم المسلحة حسبما تفيد التقارير، أفيد بمقتل أحد المقاتلين في مجموعة الضمان المسلحة التي تتخذ من تاجوراء مقراً لها والمتحالفة مع عملية الكرامة، وذلك بعد القبض عليه أثناء اشتباكات في تاجوراء في نيسان/ أبريل. وتم تعميم صور له على وسائل التواصل الاجتماعية وهو على قيد الحياة في الأسر، قبل أن يتبين في 26 نيسان/ أبريل 2015 أنه لقي حتفه أثناء احتجازه من قبل مجموعة أبو سليم المسلحة[10]. وفي حالة أخرى وثقتها البعثة في طرابلس، تم تسليم جثة رجل يبلغ من العمر 35 عاماً من ورشفانه إلى أقاربه في 20 أيار/ مايو وذلك بعد حوالي شهر من اختطافه من أحد المطاعم. ومنذ اختطافه وعائلته تحاول الحصول على معلومات عن مكان وجوده ومصيره من دون جدوى. وكان هذا الرجل من أبرز المنتقدين لفجر ليبيا.

[10] وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان حالة وفاة أخرى أثناء الاحتجاز لدى جماعات تابعة لمجموعة أبو سالم المسلحة في التقرير المشترك للبعثة/ المفوضية لعام 2013 والمعنون "التعذيب وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز في ليبيا". http://unsmil.unmissions.org/Portals/unsmil/Documents/Torture%20Report%20Libya%20En%2001Oct2013.pdf

كما تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضاً تقارير عن سقوط قتلى من الأشخاص المحتجزين من قبل المجموعات المسلحة في مدينة الزاوية وورشفانه. إذ يزعم أن رجلاً من أهالي مدينة الزاوية اختطف من قبل مجموعة النصر المسلحة في 10 شباط/ فبراير 2015 وتوفي يوم 11 آذار/ مارس فيما يبدو أنه من جراء التعذيب. وتم ضبط رجل يبلغ من العمر 45 عاماً من محافظة الزاوية معروف بتأييده لفجر ليبيا في 26 تموز/يوليو من الشارع في الضواحي الجنوبية لمحافظة الزاوية من قبل نحو سبعة مسلحين يزعم بأنهم من جيش القبائل. وفي وقت لاحق من ذلك المساء، تم الاتصال بعائلته من عيادة دار الشفاء في العزيزية في ورشفانه لاستلام جثته. وخلص تقرير الطب الشرعي المؤرخ في 27 تموز/ يوليو الصادر عن قسم الطب الشرعي في الزاوية إلى أن وفاته كانت بسبب الضرب. وبحسب الأقارب والمسؤولين لا يزال ما لا يقل عن 20 رجلاً آخر من الزاوية محتجزين في ورشفانه من قبل مجموعات مسلحة ومن ضمنها مجموعتي أولاد عيسى وأولاد امبارك المسلحتين. ولقد تم اختطاف العديد في أواخر أيلول/سبتمبر على أساس هويتهم.

وقد واجه أفراد من مجتمعات النازحين خلال النزاع في 2011، تحديداً في تاورغاء والمشاشيه، موجة من عمليات الخطف وخاصة في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2015 بسبب أصولهم وولاءاتهم المزعومة في نزاع 2011 أو النزاع الدائر أو كليهما. وروى أحد هؤلاء الأشخاص للبعثة أنه تم إيقافه عند نقطة تفتيش في نيسان/أبريل 2015، مع اثنين من أبناء عمومته. وطُلب منهم تقديم بطاقات هويتهم، نقلوا بعدها إلى قاعدة تابعة لمجموعة مسلحة في قصر بن غشير. وقال الشخص أنه تعرض للضرب على رأسه وظهره وساقيه أثناء الاستجواب الذي دار حول أنشطته خلال نزاع 2011. وتم الافراج عنه خلال أيام، في حين تم نقل أبناء عمومته إلى مصراته ولا يزالون محتجزين حتى وقت كتابة التقرير.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، لقي رجلان على الأقل من تاورغاء حتفهما عقب اختطافهما في طرابلس. إذ اختفى شخص يبلغ من العمر 20 عاماً من النازحين من تاورغاء منذ اختطافه في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2014. وقد عثر أقاربه على جثته في حالة تحلل في مستشفى علي عمر العسكري في منطقة سبيعة وذلك في أواخر نيسان/ أبريل 2015. وقد قام مسلحون بخطف الضحية من الطريق العام في طرابلس بينما كان يقود سيارته مع اثنين من أصدقائه. إذ تمكن أحدهما من الهرب في حين أفرج عن الآخر في اليوم التالي. وقد أبلغ الأخير أقارب الضحايا عن احتجازهما في مزرعة بالقرب من طرابلس. وأكد صديقه أن الضحية كان على قيد الحياة عند إطلاق سراحه.

وأبلغ نشطاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن اختطاف أربعة رجال من المشاشيه من نقطة تفتيش بالقرب من منطقة العزيزية بين 7 و15 نيسان/ أبريل 2015 على يد جيش القبائل وجماعات مسلحة أخرى تابعة لعملية الكرامة وفقاً للتقارير. وبعد ذلك تم نقل الرجال الأربعة إلى الزنتان. وتفيد التقارير أن أحد الرجال قتل بالرصاص عند إلقاء القبض عليه، وتلقى العلاج في مستشفى الزنتان. وتم إطلاق سراحهم جميعاً بعد ذلك بنحو أسبوع.

6.4.2 شرق ليبيا

وفي شرق ليبيا، بالإضافة إلى اعتقال المقاتلين، قامت قوات موالية لعملية الكرامة بخطف مدنيين مشتبه في تعاطفهم مع مجلس شورى ثوار بنغازي أو بسبب أصولهم أو الظن بمشاركة أقاربهم في القتال. وتم احتجاز المعتقلين في عدد من المراكز الخاضعة إسمياً لإشراف وزارة العدل أو وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وفي مراكز مؤقتة غير رسمية، بما في ذلك مزارع وقواعد عسكرية وأحد الفنادق في بنغازي. ومراكز الاحتجاز التي غالباً ما تستخدم لحجز معتقلين سياسيين أو ممن لهم صلة بالنزاع الدائر منذ عام 2014–2015 تشمل إدارة البحث الجنائي في بنغازي والمرج، ومركز الاحتجاز في برسس، و كتيبة الصاعقة 21 (قوات خاصة)، ومركز الرجمة، وسجن الكويفية (الشرطة القضائية والجناح العسكري) وسجن قرنادة (الشرطة القضائية والجناح العسكري).

وقامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتوثيق عدد من حالات الوفاة في الحجز في قسم التحقيقات الجنائية في بنغازي، بما في ذلك حالة رامي رجب الفيتوري البالغ من العمر 29 عاماً. إذ كان قد اختطف من منزله في بنغازي يوم 11 آذار/ مارس ويُعتقد أن إدارة التحقيقات الجنائية في بنغازي قد أخذته. وقد تسلمت عائلته جثته المثخنة بالكدمات في 22 آذار/ مارس. وفي 30 حزيران/ يونيو، توفي رجل آخر بسبب ما يبدو أنه نتيجة للتعذيب في قسم التحقيقات الجنائية في بنغازي إذ يشتبه في أنه شارك في اغتيال مؤيدي عملية الكرامة.

واكتسب مركز الاحتجاز في برسس، تحت إدارة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية، سمعة سيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسبب تقارير متواترة عن عمليات احتجاز تعسفي وانفرادي لفترات طويلة من

الزمن، وعمليات تعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة و "اعترافات" تم تصويرها بالإكراه. وكان عدد من الأفراد المختطفين قد ظهروا في "اعترافات" متلفزة بثتها قناة ليبيا أولاً " يعترفون" فيها بمشاركتهم في القتال وعمليات القتل. وكانت الكدمات والتورمات واضحة على الذين تم تصويرهم. ومن بين أولئك الذين ظهروا في مثل هذه "الاعترافات" المتلفزة ولا يزال معتقلاً حتى الآن رجل اختطف يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 مع تسعة آخرين. وقد أفرج عن جميع الأشخاص الآخرين. وتشتبه أسرته في أنه تم استهدافه بسبب عثور المجموعة المسلحة أثناء تفتيش الرجال على رسالة نصية في هاتفه تتعرض بالإهانة لقائد بارز. وتفيد التقارير انه تعرض للتعذيب و"اعترف" بقتل 49 شخصاً في حوادث منفصلة. وتم نقل جميع المعتقلين المتبقين من مركز احتجاز برسس في منتصف حزيران/ يونيو إلى سجن الكويفية، وسط مخاوف من استخدام اعترافاتهم بالإكراه كدليل لإدانتهم، ومن استمرار حرمانهم من الوصول إلى المحامين. وعلى الرغم من كونهم مدنيين، فقد تمت إحالتهم إلى النيابة العسكرية. ورغم أن وكيل وزير العدل لحقوق الإنسان أعلن في حزيران/ يونيو ان مركز برسس كان مغلقاً، إلا أن هناك تقارير تفيد بأن إدارة مكافحة الإرهاب تقوم بتشغيل مركز آخر، الكويفية، تحت القيادة ذاتها، وسط مخاوف من تكرار انتهاكات مشابهة لتلك التي تم توثيقها في برسس. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر ظهرت تقارير أن عدداً من المحتجزين تم إخراجهم من سجن الكويفية ونقلهم إلى إدارة مكافحة الإرهاب.

ومن بين المعتقلين السابقين الذين زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب أو غير ذلك من ضروب سوء المعاملة رجل في الثلاثينات من عمره قضى سبعة أشهر في الاعتقال في مختلف المراكز في شرق ليبيا بما في ذلك سجن قرنادة وإدارة البحث الجنائي في المرج ومقر وجهاز الأمن الداخلي السابق في المرج ومركز الرجمة ومركز مؤقت بالقرب من مطار بنينة. وأخبر البعثة انه تعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة في جميع المراكز. ووصف كيف تم تعليقه في أوضاع مجهدة وتعرض للضرب بالعصي والحرق بالسجائر والحرمان من النوم و تم وضعه في الحبس الانفرادي لفترات طويلة من الزمن والحرمان من استخدام المراكز الصحية بشكل منتظم. وأفاد أيضاً أنه شهد تعرض رجل آخر لإطلاق الرصاص عند إلقاء القبض عليه.

ولقي شقيقان حتفهما عقب اختطافهما من منزلهما في بنغازي يوم 28 نيسان/ أبريل 2015، على يد كتيبة الصاعقة 21 وهي كتيبة مسلحة ضمن ائتلاف عملية الكرامة. وفي 7 أيار/ مايو 2015، تم استلام جثتيهما وعليهما علامات تعذيب واضحة من المركز الطبي في بنغازي.

ولم يتلق أقارب رجل يبلغ من العمر 31 عاماً من مصراته يعتقد أنه اعتقل من قبل قوات موالية لعملية الكرامة منذ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 للاشتباه في تورطه في عمليات "إرهابية" أية مكالمات منه لعدة أشهر. وهم قلقون على صحته إذ ورد أنه يعاني من إعاقات عقلية. وسمع أقاربه من مصادر غير رسمية أنه في أثناء اعتقاله تم نقله بين مراكز مختلفة بما فيها الرجمة ودريانة. وفي أيار/ مايو 2015، خاطبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وزارة العدل للاستفسار عن مكان وجود الرجل، غير أنها لم تتلق رداً حتى وقت كتابة هذا التقرير .

وكان وكيل النيابة في محكمة جنوب بنغازي، عبد الناصر الجروشي، من بين أولئك الذين ما زالوا في عداد المفقودين في نهاية الفترة التي يغطيها التقرير. وقد تلقت البعثة تقارير تفيد بأن مجموعة شهداء الزاوية المسلحة أمسكت به من أحد الشوارع وسط بنغازي يوم 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2014. وفي نيسان/ أبريل، أبلغت وزارة العدل البعثة أنه محتجز في المرج في أحد مراكز الاحتجاز غير الرسمية.

كما تورطت المجموعات المسلحة التابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي أيضاً في اختطاف مدنيين على أساس الانتماءات السياسية أو الدينية الفعلية أو المتصورة والعلاقات العائلية. أما مصير ومكان وجود الأشخاص المحتجزين لدى مجلس شورى ثوار بنغازي، بمن في ذلك أكثر من 130 محتجزاً بسبب نزاع عام 2011 أخذوا من سجن بوهديمة العسكري في تشرين الأول/أكتوبر 2014، فلا يزال مجهولا مع مخاوف جدية على حياتهم وسلامتهم. ومن بين الأشخاص الآخرين الذين اختطفتهم جماعات تابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي طالب جامعي اختطف من مزرعة عائلته مع عامل سوداني وافد في تشرين الأول/أكتوبر 2014، على ما يبدو بسبب اعتباره وعائلته معارضين لمجلس شورى ثوار بنغازي. وقد أطلق سراح العامل الوافد بعد حوالي أسبوع. أما مصير الطالب فما يزال مجهولاً.

كما أن مصير محمود محمد بلقاسم المغربي الذي اختطف في 24 نيسان/ أبريل 2014 من شارع فينيسيا في بنغازي لا يزال مجهولاً. وبتاريخ 27 نيسان/ أبريل، تلقى شقيقه مكالمة من أشخاص لم يعرّفوا أنفسهم يطلبون فدية. وبعد مفاوضات استمرت عدة أشهر، وافقت الأسرة على الدفع في مقابل حريته. وفي حزيران/ يونيو 2014، قام أخو محمود بتسليم المال إلى أربعة رجال يرتدون أقنعة في أحد المواقع على مشارف بنغازي بالقرب من الهواري، غير أنه لم يتم الإفراج عن محمود حسب الوعد. ولم يتلق أقاربه أي أنباء مؤكدة

عن مصيره ومكان وجوده، غير أنهم سمعوا شائعات بأنه قد يكون محتجزاً لدى مجموعات مسلحة تابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي.

6.4.3 درنة

منذ طرد المجموعة الليبية المسلحة التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام من درنه، أقام مجلس شورى ثوار درنه مركز احتجاز مؤقت في مدرسة في حي شيحة، حيث يعتقد أن ما يقدر بنحو 300 شخص يشتبه في تورطهم مع المجموعة محتجزون فيه من حزيران/ يونيو.

وأثناء فترة سيطرتهم على المدينة حتى حزيران/ يونيو، اختطف مقاتلو المجموعة الليبية المسلحة التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام أيضاً أفراداً بسبب الاشتباه في معارضتهم لهم. وأفاد ناشط فرّ من درنه في عام 2014 أن المجموعة اختطفت اثنين من أقاربه في أواخر آذار/ مارس 2015، وذلك بسبب تأييدهما المزعوم لعملية الكرامة. وتم احتجاز الاثنين، وبينهما رجل في السبعين من عمره، لمدة يومين تعرضا خلالهما للضرب بأعقاب البنادق والجلد بالسياط.

وخلال فترة سيطرتها على درنه، نفذت المجموعة أيضاً عقوبات قاسية بما فيها بتر الأطراف. فعلى سبيل المثال، وفي 18 نيسان/ أبريل 2015، تم بتر يد أحد سكان درنه في العشرينات من عمره علناً أمام مسجد عتيق كما أفاد سكان درنه والعاملين في المجال الطبي. ويبدو أنه أدين بجريمة سرقة من قبل "محكمة" نصبوها بأنفسهم في المقر السابق للمجلس المحلي في درنه.

6.5. أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً

طوال الفترة التي يغطيها التقرير استمر وضع العديد من العائلات النازحة غير مستقر، ولا سيما تلك التي تلقت دعماً محدوداً من المجتمعات المضيفة التي هي نفسها تعاني من آثار النزاع الذي طال أمده ومن تعطل الخدمات الأساسية والطاقة والرعاية الطبية ودفع الرواتب وارتفاع الأسعار جراء النزاع. ولا تزال الظروف المعيشية للعديد من العائلات النازحة سيئة وفي بعض الحالات غير آمنة. كما يعاني النازحون أيضاً من انعدام الدخل وتعطل الشبكات الاجتماعية. علاوة على ذلك، واجه العديد من النازحين صعوبات

في تأمين حقوقهم في التعليم والحياة الأسرية وحرية التنقل وجاء ذلك في بعض الحالات بسبب فقدان الوثائق الضرورية وعدم التمكن من الحصول على أخرى جديدة بسبب العقبات اللوجستية والأمنية.

وقبيل تصاعد دوامة العنف في 2014، نزح ما لا يقل عن 60000 ليبي، ذلك عائد بالدرجة الأساس إلى نزاع عام 2011 وتداعياته. وشمل ذلك المجتمعات المحلية من تاورغاء والمشاشيه والقواليش. وقد واجه نازحو تاورغاء على وجه الخصوص منذ ذلك الحين عمليات نزوح متعددة فارّين من انعدام الأمن أو تجدد الاشتباكات المسلحة أو كليهما بما في ذلك في طرابلس وبنغازي.

وابتداء من أيلول/سبتمبر 2015 قدّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد النازحين في ليبيا بما لا يقل عن 435000 شخصاً جرّاء القتال الذي امتد منذ منتصف عام 2014 واستمرار حالة انعدام الأمن في أجزاء عديدة من البلاد. ولا يزال حوالي 200000 نازح في بنغازي وما حولها وفقاً لتقديرات المنظمات الإنسانية. وقد تم نقل بعضهم إلى مناطق أكثر أمناً في المدينة؛ بينما سعى البعض إلى البحث عن مأوى في مناطق أبعد من ذلك. وقد فرّ العديد من سكان بنغازي الذين ينحدرون من مصراته فضلاً عن آخرين متهمين بتأييدهم لمجلس شورى ثوار بنغازي إلى مصراته وأجزاء أخرى من غرب ليبيا. وقد تضررت منازلهم وأعمالهم ومزارعهم من جرّاء الاقتتال، أو في بعض الحالات، تم تدميرها عمداً من قبل قوات متحالفة مع عملية الكرامة.

وفي غرب ليبيا، لم يتمكن معظم النازحين من المجتمعات المحلية التي نزحت خلال الاقتتال العنيف في طرابلس وحولها وورشفانه ونفوسة/الجبل الغربي بين شهري تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2014 من العودة إلى ديارهم بسبب مخاطر تجدد الأعمال العدائية وتدمير الممتلكات والمأزق السياسي الذي تمر به البلاد. فعلى سبيل المثال، وبينما عاد النازحون إلى بعض مناطق ورشفانه، بقيت مناطق أخرى من بينها قرقوزة والمايا والطينة والطويبية والمعمورة ا غير آمنة للعودة. وهناك ما يقرب من 5700 عائلة نزحت من ككله والقلعة بسبب الاقتتال الذي دار عام 2014 لم تتمكن من العودة إلى أراضيها التي لا تزال تحت سيطرة المجموعات المسلحة المتناحرة من الزنتان. كما أن المجتمعات المحلية من المشاشيه والتي نزحت من قرية العوينية أثناء موجات النزوح السابقة المرتبطة بنزاع عام 2011 لم تتمكن من العودة أيضاً. وعندما حاولت مجموعة من الرجال من سكان المنطقة الصلاة في المسجد المحلي لمدينة العوينية يوم 24 تموز/ يوليو، لاختبار إمكانية العودة التدريجية، تعرضوا لإطلاقات نار من جماعات مسلحة متحالفة مع الزنتان وهربوا.

توجد تقارير تشير إلى ازدياد أعداد سكان سرت الذين تركوا المدينة منذ قيام مجموعات بايعت تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام بإحكام سيطرتها على مدينة سرت في تشرين الأول/أكتوبر. ودعت المجموعات السكان إلى "التوبة" ووجهت دعوتها هذه بوجه خاص إلى أولئك الذين قاموا بمهام سياسية وأمنية والذين عملوا في القضاء والقطاع المصرفي. وأشار الأشخاص النازحون داخلياً من سرت إلى أن نقص الخدمات الرئيسية وإغلاق المصارف وتعطيل شبكات الهاتف وانعدام الأمن هي الأسباب الرئيسية لمغادرة ديارهم. وسعوا للحصول على مأوى في أجزاء أخرى من ليبيا، ومن ضمنها بني وليد وسبها والجفرة والمرج وتاجوراء.

كما أن النزاعات المتفرقة في جنوب ليبيا وخصوصا حول مدن براك الشاطئ وسبها والكفرة وأوباري، والتي تتناحر فيها جماعات مسلحة من العرب (أولاد سليمان والمقارحة والزوي)، والتبو والطوارق، والكثير من المتحالفين مع معسكريّ عملية الكرامة أو فجر ليبيا، قد أدت إلى نزوح واسع النطاق بين المدنيين. ويبدو أن حالة المدنيين النازحين من أوباري، بما في ذلك النازحين الى غات والعوينات، سيئة بصفة خاصة نظراً لصعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية والعلاج الطبي في مواقعهم النائية. وقد أدت الاشتباكات بين قبائل التبو والطوارق في سبها، في تموز/ يوليو 2015، إلى نزوح ما يقدر بنحو 2000 شخصاً من الطوارق لجأوا إلى المدارس في سبها. وقد هربت المزيد من العائلات إلى مناطق أخرى من سبها وغريان وطرابلس.

ولا يزال أفراد مجتمعات نازحة معينة عرضة للاختطاف والتعذيب بسبب أصولهم وولاءاتهم المزعومة خلال نزاع 2011، والانقسام السياسي الحالي. فخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اختطاف رجال من النازحين من تاورغاء والمشاشيه وورشفانه تم اختطافهم على أساس أصلهم عقب التحقق من هويتهم عند نقاط التفتيش أو الطرق العامة.

ومنذ شهر أيار/ مايو، تم القبض على رجال من بنغازي من داخل مساكن مخصصة للنازحين في مصراته وطرابلس للاشتباه في دعمهم لـ "الإرهابيين". فعلى سبيل المثال، في 8 أيار/ مايو، أختطف رجل يبلغ من العمر 30 عاماً من بنغازي من أحد الملاجئ في طرابلس (تستخدم من قبل النازحين من الشرق) مع اثنين من النازحين من بنغازي، على ما يبدو من قبل مجموعة الردع المسلحة. نقلوا بعدها إلى مركز احتجاز مؤقت في معيتيقة. وروى أنه تعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك التعليق في أوضاع مجهدة والضرب واستخدام الصدمات الكهربائية والتهديدات ذات الطابع الجنسي. وقد تم احتجازه على

ما يبدو للاشتباه في تورطه في أعمال إرهابية، بما في ذلك الهجمات على فندق كورنثيا. وقضى 25 يوماً في الحبس الانفرادي دون المثول أمام السلطات القضائية .

وبناءاً على الالتزامات التي تعهدت بها بلديتا مصراته وتاورغاء في كانون الثاني/ يناير 2015 في سياق المحادثات السياسية التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عقدت البعثة عدة جولات من المناقشات بين أفراد المجتمعات المحلية في تاورغاء ومصراته وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق يمكّن من العودة الآمنة والمُرضية لأهالي تاورغاء إلى ديارهم. وفي أيار/ مايو 2015، اتفق الطرفان خلال اجتماع يسّرته البعثة على إنشاء لجنة مشتركة يتم تكليفها بوضع خطة محددة للعودة. وكان حوالي 40000 شخصاً من أهالي تاورغاء قد أجبروا على الفرار من تاورغاء في آب/ أغسطس 2011 وهم نازحون منذ ذلك الوقت.

ونتيجة لمبادرة أخرى للمصالحة بين المجالس المحلية والبلدية في جبل نفوسة/ الجبل الغربي، تمكنت حوالي 270 أسرة –بين ما يقرب من 400 1 أسرة نازحة قسراً من القواليش أثناء النزاع المسلح في عام 2011 – من العودة إلى منازلها بنهاية شهر آب/ أغسطس، رغم انعدام الخدمات الأساسية وفقاً لممثلي المجتمع المحلي.

6.6 أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين

وفقاً للمعلومات التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لا يزال الرعايا الأجانب بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئين، من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر في ليبيا، حيث كانوا عرضة لخطر القتل والاعتقال في ظروف غير إنسانية والتعذيب والاعتداءات الجسدية والسطو المسلح والاستغلال والاختطاف بهدف الحصول على فدية. وقد وثقت البعثة أيضاً انتهاكات خطيرة قام بها المهربين والمتاجرين تزايدت في ظل الفوضى القائمة. وأصبحت المهاجرات عرضة بشكل متزايد للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي.

وعقب عمليات اعتراض في البحر بواسطة سفن ليبية أو مداهمات للمنازل أو التحقق من الهوية، تم اعتقال الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء ولاجئين وتم احتجازهم لجرائم تتعلق بالهجرة. وقد ألقي القبض على البعض من قبل جماعات مسلحة على ما يبدو انتقاماً لتصرفات حكومات بلدانهم الأصلية بما فيها تلك

الحكومات التي ألقت القبض على مواطنين ليبيين. فعلى سبيل المثال، تم احتجاز ما يزيد على 60 تونسياً في صبراته فيما يبدو أنه للانتقام بسبب قيام السلطات التونسية بإلقاء القبض على عدد من أعضاء المجلس البلدي لصبراته في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وتم إطلاق سراحهم في 13 تشرين الأول/أكتوبر.

وتعرّض الرعايا الأجانب للتعذيب ولغير ذلك من ضروب سوء المعاملة عند إلقاء القبض عليهم وفي مراكز الاحتجاز التي تديرها وزارة مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية، أو بشكل مباشر من قبل المجموعات المسلحة..وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر كان هناك ما يزيد على 3000 شخص محتجز في 11 مركز تحت إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية وحدها.

وأفاد المواطنون الأجانب الذين قابلتهم البعثة عن عن التعرض للضرب والجَلد بما في ذلك باستخدام القضبان المعدنية والكابلات والعصي والتعليق في أوضاع ملتوية وإهانات عنصرية وغيرها من الشتائم اللفظية. وفي بعض المراكز، تعرضت النساء لعمليات تفتيش تنطوي على التجريد من الملابس، بما في ذلك عمليات تفتيش التجاويف الجسدية من قبل الحراس من الذكور.

وتم حبس الوافدين الأجانب في ظروف احتجاز غير إنسانية. فعادة ما كان يتم حشر المعتقلين في زنزانات مكتظة دون وجود إمكانية للحصول على الهواء الطلق بشكل منتظم. كما كانت الأوضاع الصحية وأوضاع النظافة مزرية حيث عانى المحتجزون من عدم وجود إمكانية كافية للوصول إلى مرافق الاغتسال والمرافق الصحية. ففي معظم المراكز لم يكن يُسمح للمحتجزين بالخروج من زنزاناتهم سوى لاستخدام المرافق الصحية (عادة مرتين في اليوم). وفيما عدا ذلك، كانوا حبيسي زنزاناتهم، إلاّ في حال إجبارهم على القيام بأعمال يدوية دون مقابل، ومن ضمن ذلك غسيل السيارات وأعمال التصليح.

وفي المراكز الواقعة تحت سيطرة إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، مثل كراريم قرب مصراته، لم يكن لدى المحتجزين إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب. كما أن النقص في الغذاء وغيره من الضروريات، بما في ذلك تلك المرتبطة بالنظافة الشخصية، يزيد من تفاقم وضع المحتجزين. ونتيجة لسوء أوضاع الاحتجاز، أفادت التقارير عن انتشار الأمراض الجلدية بوتيرة تبعث على القلق. كما توجد تقارير عن حالات ولادة داخل مراكز الاحتجاز، مما أدى إلى تعقيدات ما بعد الولادة إضافة إلى حالات وفاة الأطفال أثناء الولادة وبعدها. ولدى المحتجزين إمكانية محدودة، إن لم تكن معدومة، للحصول على الرعاية الصحية.

وسلك آلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين طرقاً خطيرة، وعادة ما كانت مميتة، عبر البحر الأبيض المتوسط في قوارب غير صالحة للإبحار. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو تم تسجيل ما يزيد على 000 54 قادم جديد في إيطاليا وحدها.[11] كما يُعتقد أن أكثر من 430 2 شخص لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط وهم في طريقهم إلى أوروبا من ليبيا خلال عام 2015.[12]

وأصبح العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ضحايا للعنف الوحشي والإكراه وسوء المعاملة على أيدي المهربين في طرق التهريب وفيما يطلق عليها اسم "بيوت الارتباط" حيث ينتظرون المغادرة إلى أوروبا. وأبلغ الكثيرون عن التعرض للتعذيب لانتزاع المزيد من المال من أسرهم، في شكل بدا وكأنه عمل منسق للعصابات الإجرامية المتمركزة في بلاد المنشأ وبلاد العبور كذلك. فيما أبلغ آخرون عن اعتداءات لفظية وجسدية منتظمة كان سببها طلبات الحصول على غذاء أو استخدام الهواتف، أو ببساطة بسبب إصدار "أصوات عالية".

وقال عدد من المهاجرين وطالبي اللجوء الذي بقوا في "بيوت الارتباط" في زوارة لفترات تصل إلى شهر بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، أنه تم إعطاؤهم كميات قليلة من الغذاء بهدف إنقاص وزن المسافرين. كما اشتكوا من التعرض للإهانات والضرب بشكل منتظم، وعدم إمكانية الوصول بشكل ملائم للمراكز الصحية، حيث أنه في بعض الأماكن يوجد مرحاض واحد لـ 100 شخص. كما أبلغ البعض الآخر عن رؤية امرأة تم أخذها في الليل بهدف الاعتداء الجنسي. وأجبر المهربون المسلحون المهاجرين وطالبي اللجوء على ركوب قوارب مكتظة والسفر في أسفل القارب في غرف المحرك شديدة السخونة دون ماء أو تهوية.

واشتكى العديد من العمال الوافدين الذين يقومون بأعمال متفرقة على أساس موسمي من عدم قيام أرباب عملهم بالدفع لهم أو دفع مبالغ أقل من تلك التي تم الاتفاق عليها. كما أبلغ معظم طالبي اللجوء والمهاجرين من شبه الصحراء الأفريقية الذين قابلتهم البعثة عن سرقة أموالهم بشكل روتيني في الشارع بقوة السلاح أو السكين، وبشكل عام على أيدي أفراد في ملابس مدنية. ولم يبلغوا عن هذه الحوادث للشرطة مخافة تعرضهم للاعتقال والمزيد من سوء المعاملة في ظل المناخ العام لغياب سيادة القانون في البلاد.

---

[11] انظر http://www.unhcr.org/557703c06.html

[12] انظر http://reliefweb.int/report/italy/mediterranean-migrant-arrivals-deaths-sea-soar

كما اشتكى عدد من المواطنين الأجانب من الانتهاكات على أيدي الشرطة خارج سياق الاحتجاز، ومن ضمنها الاستخدام غير الضروري للقوة والأسلحة النارية. وبحسب شهادة رجل في الـ 24 من عمره من شمال دارفور، أنه في نيسان/أبريل 2015 قام رجال مسلحون يرتدون زي الشرطة بإطلاق النار على 30 مواطناً أجنبياً في نقطة تجمع لعمال المياومة على جانب الطريق في صرمان. وادعى أن الشرطة أطلقت النار مباشرة دون حتى أن تطلب منهم أن يتفرقوا أولاً.

كما تم أخذ مواطنين أجانب آخرين بسبب الاشتباه بانخراطهم في الأعمال العدائية المسلحة أو دعم "الإرهاب". وتم توقيفهم دون المثول أمام السلطات القضائية، ويُزعم أنه تم إخضاعهم للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. ووثّقت البعثة إفادات مواطنين أجانب يشتبه بتورطهم في "الإرهاب" بأنهم تعرضوا للتعذيب في شرق ليبيا وكذلك في الزاوية.

حتى أن الممثلين الدبلوماسيين لم يسلموا من الاعتقال التعسفي. فعلى سبيل المثال، تم احتجاز ممثل قنصلي لإحدى البلدان الأفريقية لمدة يوم مع سائقه في سجن قرنادة في 8 نيسان/أبريل 2015. وكان على ما يبدو في زيارة للسجن للاطلاع على أوضاع مواطني بلده المحتجزين هناك. وقامت وسائل الإعلام بالنقل عن مسؤولين في حكومة رئيس الوزراء الثني قولهم أن القنصل قام بزيارات لـ "الأجزاء الشرقية من البلاد دون الحصول على إذن من وزارة الخارجية الليبية". وفي طرابلس، تم اختطاف 10 ممثلين قنصليين تونسيين على يد مجموعة مسلحة في 12 حزيران/يونيو. وتم إطلاق سراحهم في غضون أسبوع وغادروا البلاد.

6.7 الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والإعلاميين

استمر المجال المتاح للمحاورات والعمل المدني في ليبيا بالتقلص خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث وصف العديد من محاوري البعثة المناخ العام بالقمعي وغير المتسامح تجاه أي انتقاد لأولئك الذين لديهم سيطرة فعلية على أي منطقة في ليبيا. كما قامت جماعات مسلحة من جميع الانتماءات السياسية والقبلية والجغرافية باستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني والإعلاميين في حصانة تامة من العقاب مما نتج عنه أثاراً جسيمة على التمتع بالحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى ممارسة الرقابة الذاتية مما يذكر بفترة حكم نظام القذافي. ولم

يتبق سوى القليل من مشهد وسائل الاعلام والمجتمع المدني الذي يتسم بالحداثة والحيوية والذي بدأ بالظهور في أعقاب النزاع المسلح في عام 2011.

وبغية تسليط الضوء على الوضع، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بنشر تقرير في 25 آذار/مارس 2015 وثّق الاعتداءات الجسدية واللفظية والاعتقالات التعسفية وعمليات إغلاق مكاتب المجتمع المدني والتهديدات بالقتل التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا. ولقد فر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان المستقلين من البلاد، أو التزموا الصمت أو بدأوا بالعمل خفية معرضين أنفسهم وعائلاتهم للخطر. واستمرت الهجمات العنيفة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان منذ ذلك الحين.

وتمت مداهمة مكاتب بنغازي التابعة للمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، في 16 آذار/مارس 2015. وقال موظف في فرع بنغازي أن أنشطة المؤسسة في بنغازي تم تجميدها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، وأبلغ أنه نجا من محاولة اغتيال في كانون الثاني/يناير الماضي. كما تم إغلاق مقر المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وتأثرت المؤسسة نفسها بالاستقطاب السياسي. حيث لم يقم مجلس النواب بتعيين مجلس إدارة جديد عند انتهاء ولاية المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان في نهاية 2014، وذلك بحسب قانون رقم 5 لعام 2011 الذي ينظم عمل المجلس. وعلى نقيض ذلك، وفي آذار/مارس أعلن المؤتمر الوطني العام في طرابلس أنه تم تعيين مجلس إدارة جديد لم يتم الاعتراف به من قبل عدد من الأطراف في المجتمع الدولي.

ولا يزال العاملون في المجال الإنساني محمد المنصف علي الشعلالي ووليد رمضان سلهوب في الأسر حيث لم يتمكنوا من التواصل مع العالم الخارجي عبر الهاتف سوى مرات محدودة منذ اختطافهم في 6 حزيران/يونيو. كما تم اختطاف سبعة من موظفي جمعية الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية أثناء سفرهم ضمن قافلة إنسانية لتوزيع مواد غير غذائية في جنوب غرب ليبيا. ويقع مقر المنظمة في الزاوية، وتعد أحد الشركاء المنفذين للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وقامت مجموعة مسلحة يُعتقد أنها تابعة لقبيلة المقارحة بتوقيف الموظفين بقوة السلاح في مدينة الشويرف التي تبعد حوالي 400 كيلومتراً جنوب طرابلس. وتم أخذهم إلى مزرعة محلية حيث يبدو أنهم تعرضوا للضرب وسوء المعاملة على

أيدي رجال مسلحين. وتم إطلاق سراح خمسة موظفين بعد ذلك فيما لا يزال اثنان معتقلين، على ما يبدو بغية مبادلتهم بضابط عسكري سابق من المقارحة كان يعمل لنظام القذافي ومحتجز في الزاوية منذ 2014. وما انفكت البعثة تدعو إلى إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط.[13]

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعرض صحفيون وإعلاميون آخرون في جميع أرجاء ليبيا إلى هجمات أيضاً، ومن ضمنها عمليات اختطاف وتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة، إضافة إلى التهديد والتخويف، ضدهم أو ضد عائلاتهم. وتلقت البعثة تقارير عن تعرض صحفيات للمضايقات الجنسية أو التهديدات. وفر العديد من الصحفيين والإعلاميين من البلاد. واستمر البعض الآخر في تلق تهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الرسائل النصية القصيرة حتى عندما يكونون خارج البلاد.

وفي 23 نيسان/أبريل قام رجال مسلحون يُشتبه في ارتباطهم بمجلس شورى ثوار بنغازي بإطلاق النار على إعلامي يبلغ من العمر 33 عاماً يملك شركة إنتاج تلفزيوني في بنغازي وأردوه قتيلاً في مكتبه. وتلقت البعثة تقارير تفيد بأنه تم اغتياله بسبب عمله الذي يشمل إعداد تقارير حول الاشتباكات في بنغازي استخدمتها عدة قنوات تلفزيونية فضائية.

وفي 29 نيسان/أبريل أخبر وكيل وزارة العدل البعثة أن خمسة أشخاص محتجزين "اعترفوا" بقتل سبعة صحفيين في حادثيْن منفصليْن. وتم تعريف الضحايا بأنهم أفراد طاقم تلفزيون برقة وهم خالد الهميل ويونس الصل وعبد السلام الكحلة ويوسف القمودي ومحمد جلال (مصري الجنسية) الذين كانوا في عداد المفقودين منذ آب/أغسطس 2014، إضافة إلى صحفييْن تونسييْن وهما سفيان الشورابي ونذير القطاري، اللذان يعتبران في عداد المفقودين منذ أيلول/سبتمبر 2014. ولم يتم تزويد أي أدلة على عمليات القتل حيث ادعت حكومة رئيس الوزراء عبدالله الثني أنه تم دفن الجثث في منطقة خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة متطرفة من .

واستمر الإعلاميون بالإبلاغ عن تلقي تهديدات بالقتل إمّا شخصياً أو عن طريق الرسائل النصية القصيرة أو عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي أثناء وجودهم في ليبيا أو بعد فرارهم إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة من رجال ملثمين يرتدون زياً موحداً بالاقتراب من أحد إعلاميي طرابلس أمام منزله

[13] انظر

http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3561&ctl=Details&mid=8549&ItemID=2096468&language=en-US

في 25 نيسان/أبريل 2015. وقام أحدهم بتوجيه مسدس إلى رقبته محذراً بقوله"سوف تُقتل إذا لم تتوقف عن تغطية الاشتباكات في طرابلس." وقال للبعثة أنه تلقى تهديدات عدة مرات منذ آب/أغسطس 2014من جماعات مسلحة مناصرة لفجر ليبيا.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وثّقت البعثة اختطاف واستمرار احتجاز، عدد من الإعلاميين. ففي بعض الحالات كان من الصعب معرفة ما إذا كان الدافع وراء الاختطاف مرتبطاً بالعمل الإعلامي للفرد أو بسبب ارتباطه القبلي أو السياسي. وعلى أية حال، كان للهجمات ضد الإعلاميين، بغض النظر عن الدافع، أثر ضار على حرية الإعلام، وبشكل أوسع على حرية التعبير. ومن ضمن الحالات التي وثّقتها البعثة احتجاز مراسل سابق مع محطة تلفزيون ليبيا الذي تم اختطافه مع اثنين من أقاربه من 16 شباط/فبراير لغاية 5 آذار/مارس 2015. وتم احتجازهم في مركز احتجاز برسس لغاية 5 آذار/مارس حيث أفادت تقارير أنهم تعرضوا للتعذيب بسبب الاشتباه بأنهم يدعمون مجلس شورى ثوار بنغازي.

كما واجهت الإعلاميات مخاطر إضافية تتمثل بالمضايقات الجنسية والتهديدات ذات الطبيعة الجنسية، علاوة على انتقاد مظهرهن. حيث تلقت مقدمة برامج تلفزيونية رسائل تهديد على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها تحذرها بأنه يجب عليها التوقف عن العمل في القناة المعروفة بدعمها لعملية الكرامة، والتوقف عن الظهور دون حجاب. وفي 10 شباط/فبراير 2015، تم نشر صور 21 سيدة، من ضمنهن صحفيات وناشطات وشخصيات سياسية، على صفحات التواصل الاجتماعي، على ما يبدو من قبل "ثوار غرفة عمليات" فجر ليبيا. وتضمنت تعليقات مؤجِّجة أشارت ضمنياً إلى أنهن متحدات في دعمهن لعملية الكرامة وأنهن يرتدين ملابس "غير إسلامية". وأفادت العديد من النساء اللاتي ظهرت صورهن عن تلقي تهديدات مستمرة فيما غادر عدد منهن ليبيا منذ ذلك الحين.

7. تطبيق العدالة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر نظام العدالة في مواجهة صعوبات بالغة بسبب استمرار القتال وانعدام الأمن. فالمحاكم معطلة في سرت ودرنه وبنغازي منذ 2014. وعلى الرغم من أن القضاة والمدعين العامين في محكمة جنوب بنغازي قرروا في 14 حزيران/يونيو 2015 إعادة تفعيل عمل المحكمة، فإنه من غير الواضح ما إذا كان قد تم استئناف عملهم فعلاً. حيث كانت المحكمة قد علقت أنشطتها في بادئ الأمر

في شباط/فبراير 2014 بعد أن أدى تفجير إلى جعل المبنى غير قابل للاستعمال. فيما استمرت محكمة شمال بنغازي، وهي المحكمة الأخرى في المدينة، مغلقة بسبب القتال بجوار المبنى.

واستمر القضاة ووكلاء النيابة ومسؤولو إنفاذ القانون في مواجهة هجمات عنيفة وتهديدات. حيث أبلغت جمعية القضاة الليبيين عن اختطاف قاض في محكمة استئناف الخمس في 24 تموز/يوليو من نقطة تفتيش قرب هراوة، وهي مدينة تقع تحت سيطرة جماعات ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وفي 5 آب/أغسطس تم إحضار جسده المثخن بالرصاص إلى مشرحة في مصراته. ومن ضمن الذين لا يزالون مفقودين وكيل نيابة في محكمة جنوب بنغازي وهو عبد الناصر الجروشي.[14] كما لا يزال وكيل النيابة العسكرية محتجزاً لدى الاستخبارات العامة في مدينة المرج في الشرق الموالية لعملية الكرامة وعلى ما يبدو دون توجيه تهم له، حيث تم إلقاء القبض عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر وأمضى حوالي أربعة أيام محتجزاً لدى مجموعات مسلحة في توكرة.

وفي 22 تموز/يوليو، وفي حادثة تدل على انهيار القانون والنظام في ليبيا، قامت مجموعة مسلحة من ورشفانه بتوقيف مسؤوليْن من دائرة مكافحة الهجرة غير الشرعية يرتديان زي الشرطة عند نقطة تفتيش وتم أخذهم إلى قاعدتها في المايا. وأبلغ أحد الرجلين المختطفين، وهو مدير مركز احتجاز صرمان للهجرة غير الشرعية العميد إبراهيم المخزومي، أنه تعرض للضرب، بما في ذلك بأعقاب البنادق، وللإهانات. وادعى أن المهاجمين أعربوا عن معارضتهم لتواجد الشرطة في منطقتهم وسعوا لمبادلتهما بمحتجزين من ورشفانه. وتمت مصادرة سيارتهما وممتلكاتهما الشخصية. وتم إطلاق سراحهما في اليوم التالي.

كما تأثر القضاء بالاستقطاب السياسي والصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الحكومة. ففي 20 أيار/مايو، أصدر المؤتمر الوطني العام قرار رقم 50 لعام 2015 بتعيين القاضي محمد القمودي الحافي رئيساً للمحكمة العليا بعد قرار الرئيس الحالي بالتقاعد.

وبسبب انهيار منظومة العدالة الجنائية في أجزاء من البلاد، لم يعد هناك سوى وسائل محدودة متاحة أمام الضحايا للحصول على الحماية ووسائل التعويض في ظل الإفلات التام من العقاب. وحتى في الحالات النادرة التي تم فيها تقديم تقارير الشرطة، لم يتم اتخاذ أي إجراءات لبدء تحقيقات سريعة ومسهبة وفعالة

[14] انظر قسم عمليات الخطف والاحتجاز والتعذيب للمزيد من المعلومات.

ومحايدة ومستقلة ولتقديم الجناة إلى العدالة. وبحسب علم البعثة، لم تتم إدانة أي من الجناة المنتمين لمجموعة مسلحة منذ 2011.

وفي 28 تموز/يوليو، أصدرت محكمة جنايات طرابلس حكمها في محاكمة 37 من كبار مسؤولي نظام القذافي بتهم مرتبطة بجرائم تم ارتكابها خلال النزاع الذي نشب في 2011. وتم الحكم على سيف الإسلام القذافي ورئيس الاستخبارات السابق عبد الله السنوسي[15]، وآخر رئيس وزراء في نظام القذافي، البغدادي المحمودي، وستة متهمين آخرين بالإعدام رمياً بالرصاص. وتلقى ثمانية آخرين أحكاماً بالسجن المؤبد. فيما تم الحكم على باقي المدانين بأحكام بالسجن تتراوح بين 5 و12 عاماً. وأعربت البعثة عن قلقها الكبير أن الإجراءات لم تراع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما لم يتم الحفاظ على الحق في الحصول على دفاع مناسب فيما لم يتم التحقيق في شكاوى التعذيب التي تقدم بها عدد من المتهمين. علاوة على ذلك، لم يتم بذل الجهد لإظهار المسؤولية الجنائية الفردية حيث اعتمد الادعاء بشكل حصري على ملف القضية كدليل.

وبعد إصدار الحكم، اندلعت مظاهرات واضطرابات أخرى في عدد من المدن الليبية التي جاء منها المتهمون أو التي تربطهم بها روابط قبلية. وفي سرت، أُصيب ما لا يقل عن ثلاثة متظاهرين عندما قام مقاتلون من مجموعة ليبية مسلحة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام بفض مظاهرة ضد الحكم في منطقة أبو هادي عن طريق استخدام الذخيرة الحية. وكان المتظاهرون على ما يبدو مسلحين أيضاً.

وفي 28 تموز/يوليو أفادت تقارير في الإعلام الليبي أن مجلس النواب أصدر قانوناً للعفو العام، دون استشارة الأطراف المعنية أو العامة، يعطي حصانة من الملاحقة القضائية للجرائم التي تم ارتكابها منذ اعتماد قانون مشابه للعفو في 2012. وتم استثناء فئات معينة من الجرائم من ضمنها جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والقتل على الهوية والاختطاف والتعذيب والفساد وجرائم الحدود الإسلامية.[16] غير أن

[15]أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في عام 2011 أوامر بإلقاء القبض وإحضار عبدالله السنوسي وسيف الإسلام القذافي إلى لاهاي. وطعنت السلطات الليبية بقبول الدعاوى. وفي 21 أيار/مايو 2014، أكدت دائرة الاستئناف أنه يمكن للمحكمة النظر في قضية السيد القذافي. وعلى نقيض ذلك، قررت دائرة الاستئناف أنه لا يمكن للمحكمة النظر في قضية عبدالله السنوسي. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، وجدت دائرة الاستئناف أن ليبيا لم تقم بتسليم السيد القذافي للمحكمة، وحولت المسألة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

[16]بموجب الشريعة الإسلامية، تشمل جرائم الحدود السرقة والسطو والزنا وارتكاب الفاحشة والحرابة، التي تعد فعلاً إجرامياً ينضوي على ترهيب المدنيين. وبحسب الشريعة فإن الأحكام المنصوص عليها تتراوح بين الإعدام أو العقاب الجسدي، وهي تعد مخالفة لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

البعثة قلقة من أن القانون قد يرسخ بشكل أكبر الإفلات من العقاب بما أنه لم يتم استثناء جميع الجرائم الواردة في القانون الدولي من العفو.[17]

ولا يزال آلاف المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع في 2011 وراء القضبان. ولم تتم محاكمة الأغلبية العظمى كما لم تسنح لهم فرصة الطعن بقانونية اعتقالهم منذ 2011. وبحسب علم البعثة، لم يمثل أي من الذين تم اعتقالهم في الغرب لأسباب تتعلق بالنزاع في 2014–2015 أمام النيابة العامة أو المحاكم. وفي الشرق، أفادت تقارير أن عدداً صغيراً خضع لاستجواب المدعين العسكريين، وصاحب ذلك مخاوف بسبب التأخير أو استخدام اعترافات تم انتزاعها تحت التهديد قبل تحويلهم إلى النيابة العامة ومحدودية إمكانية الوصول إلى محامين من اختيارهم.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، عانت السجون الليبية الخاضعة لرقابة الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل من عدم وجود موظفين مدربين لمعالجة احتياجات السجناء الذين لديهم أمراضاً مزمنة أو معدية، ومن سوء إدارة المعلومات خاصة البيانات الطبية، ونقص حاد في اللوازم الطبية، وعلى وجه الخصوص الدواء والإمدادات الخاصة بالأمراض المعدية (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتهاب الكبد الوبائي والسل). وتفاقمت المشكلة بسبب قرار وزارة العدل في طرابلس بتقليص عدد الموظفين الطبيين المتعاقدين والمنتدبين من وزارة الصحة للعمل في السجون بسبب قيود تتعلق بالموازنة. وتفاوتت الموارد المتاحة واللازمة للحفاظ على مستوى ملائم للنظافة الشخصية والنظافة العامة بين المراكز، كما لم يتم توزيعها بشكل منهجي في بعض السجون.

8. الاستنتاجات والتوصيات

لا يزال الوضع العام في ليبيا متقلباً للغاية بسبب استمرار القتال في أجزاء مختلفة من البلاد. ويبدو أن جميع أطراف النزاع قد قامت بارتكاب انتهاكات ضد القانون الإنساني الدولي بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم

[17] بحسب سياسة الأمم المتحدة، التي تستند إلى القانون الدولي، لا يُسمح بتدابير العفو في حال كانت: 1) تمنع الملاحقة القضائية لأفراد مسؤولين جنائياً عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي وانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون والإعدامات بإجراءات موجزة والإعدامات العشوائية، والتعذيب والاختفاء القسري: 2) تؤثر على حقوق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة ومن ضمنها جبر الضرر: 3) تعيق حق الضحايا والمجتمع في الحصول على الحقيقة. لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعنوان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو، 2009 والموجود على الموقع الآتي:
http://ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05.pdf

حرب، مثل الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وهذا يشمل قتل وتعذيب المدنيين والأشخاص غير المحاربين؛ والتعدي على الكرامة الشخصية وأخذ الرهائن ؛ وتدمير ومصادرة ممتلكات الفرقاء. كما ارتكبت أيضاً أفعالاً قد تشكل عقاباً جماعياً موجهاً ضد جماعات بالاستناد إلى هويتها أو انتمائها المزعوم أو الفعلي. وشنت جميع الأطراف عمليات عسكرية يبدو أنها انتهكت مبادئ التمييز والنسبية والالتزام باتخاذ الحيطة لحماية المدنيين والممتلكات المدنية من آثار الأعمال العدائية والعنف. كما يبدو أن جميع الأطراف ارتكبت انتهاكات ومخالفات جسيمة ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والقتل غير القانوني.

وتحث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الانسان جميع من لديهم سيطرة فعلية على الأرض على:

- وقف الأعمال العدائية المسلحة ودعم المباحثات السياسية التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول إطار الانتقال إلى دولة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

- الكف فوراً عن جميع الانتهاكات ضد القانون الدولي، وإعطاء أوامر بوقفها، وعلى وجه الخصوص جميع الأفعال التي قد تشكل جرائم حرب، ومن ضمنها جرائم القتل؛ والتشويه؛ والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة؛ والهجمات العشوائية وغير المتناسبة؛ والحرمان التعسفي من الحرية؛ والاختفاء القسري؛ وعمليات الاختطاف؛ واخذ الرهائن؛ والعقاب الجماعي؛ وتدمير الممتلكات. والكف فوراً عن جميع الانتهاكات والتجاوزات ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وعمليات القتل خارج نطاق القانون.

- التحقيق بشكل عاجل وشامل وفعّال واتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لضمان مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان تماشياً مع القانون والمعايير الدولية، وبغض النظر عن الانتماءات السياسية أو غيرها.

- احترام مبادئ التمييز والنسبية والحيطة أثناء الهجوم عند القيام بأعمال عدائية. وضمان قيام القادة الميدانيين وقادة المجموعات المسلحة باتخاذ جميع التدابير الممكنة لتفادي الخسائر في الأرواح المدنية ومنع الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار في الأهداف المدنية وتقليلها إلى أدنى حد على الأقل.
- احترام وحماية، وحظر الهجمات ضد المستشفيات والوحدات الطبية المدنية والعاملين المدنيين في المجال الطبي. ولا يجب وقف الحماية إلا في حال تم استخدامهم لارتكاب أعمال عدائية خارج نطاق مهامهم الإنسانية. غير أنه لا يمكن إيقاف الحماية إلا بعد إعطاء إنذار، وتحديد موعد زمني معقول متى كان ذلك مناسباً، وبعد عدم الاستجابة لهذا الإنذار.

- التصريح علناً أنه لن يتم التسامح مع الأفعال التي تشكل انتهاكات وخروقات ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأنه يجب على جميع المجموعات المسلحة إعفاء أفرادها الذين يشتبه أنهم ارتكبوا أفعالاً من هذا النوع من الخدمة الفعلية.

- إطلاق السراح الفوري لجميع الذين تم احتجازهم بشكل غير قانوني وعشوائي، مثل أولئك الذي تم احتجازهم دون تحويلهم للسلطات القضائية بحسب التشريعات الليبية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأولئك الذين انتهت مدة محكوميتهم ؛ أو تسليمهم لمنظومة عدلية مستقلة ومحايدة لمواجهة التهم الجنائية ضمن إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وإطلاق السراح الفوري وغير المشروط لجميع الرهائن وغيرهم من الذين تم اعتقالهم لأسباب تقتصر على روابطهم العائلية أو آرائهم أو انتماءاتهم السياسية أو أصولهم القبلية أو لأغراض تتعلق بتبادل السجناء.

- ضمان معاملة جميع المحتجزين معاملة إنسانية وفرض الحظر المطلق للتعذيب بشكل صارم وحماية المحتجزين حماية فعلية من ضروب سوء المعاملة الأخرى وذلك إلى أن يتم إطلاق سراحهم أو تحويلهم لمنظومة العدالة. ويجب إبلاغ العائلات فوراً بمصير ومكان تواجد هؤلاء المعتقلين والسماح لهم بزيارتهم.

- القيام بإجراءات لوقف الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين واتخاذ تدابير عاجلة لحمايتهم. ويجب على جميع الأطراف إدانة هذه الهجمات علناً وبشكل قاطع.

- القيام بإجراءات لوقف التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ضد أولئك المحرومين من حريتهم، ومن ضمنهم المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين؛ وإيجاد بدائل لحجز المجموعات المستضعفة وتلك التي تحتاج إلى حماية دولية؛ وتيسير إطلاق سراح المهاجرين المحتجزين وإعادتهم طوعاً إلى أوطانهم.

- تعزيز ودعم الجهود المحلية، مثل تلك التي أطلقتها المجتمعات المحلية في مصراته والتاورغاء، للانخراط في مناقشات حول آليات لتمكين العودة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع الأشخاص النازحين داخلياً إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، ضمان وصول المساعدات الإنسانية للأشخاص النازحين داخلياً بحرية وأمان وحماية مآوي الأشخاص النازحين داخلياً من الهجوم.